أسباب الفساد في مصر

دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٧)

د . منال جابر مرسي محمد

مدرس بقسم الاقتصا د- كلية التجارة –جامعة سوهاج

ملخص البحث :

يحاول البحث أن يسلط الضوء علي ظاهرة الفساد وانتشارها ومدى خطورتها في السنوات الأخيرة وتوسعها بحيث شملت مناطق واسعة من العالم بفعل العولمة , وأزداد الانتشار في البلدان النامية لأسباب عديدة منها كونها بيئة خصبة حاضنة لمسببات الفساد خاصة ما يتعلق بنظام الحكم والقانون وفقدان الشفافية والوضوح والرقابة وانعدام العدالة في التوزيع للخيرات المادية والمحابات وتعقيدات الإجراءات وغيرها من أسباب تساعد علي اتباع طرق ملتوية لتحقيق الأهداف غير المشروعة للثراء . كما تناول البحث الإطار النظري لمفهوم الفساد , وأهم أنواعه ومظاهره . مع التطرق لطبيعة الفساد في المجتمع المصري , من خلال قياس اثر المتغيرات البيئية المختلفة فى المجتمع المصري في دعم انتشار الفساد فيه . واختتمت الدراسة بوضع بعض التوصيات للحد من انتشار الفساد في المجتمع المصري.

المقدمة :

يعد الفساد ظاهرة منتشرة فى كل النظم السياسية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية على السواء , ولكنه يزدادعلى نحو واضح فى منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية . كما أن الفساد وغياب الشفافية والنزاهة ظاهرة متعددة الأوجه ذات أبعاد

اجتماعية واقتصادية وسياسية , فضلاً عن كونه ظاهرة ممتدة , فالفساد يعتبر ظاهرة متعدية الحدود . والفساد يضر بالفقراء على نحو متفاوت ويعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية البشرية من خلال تقليل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية , وتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار فى البنية الأساسية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية , ولذلك فإن الفساد يقوض الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون ويؤدى إلى انتهاكات حقوق الإنسان , وتشوية الأسواق , كما أنه يسمح بازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الأخطار التى تهدد أمن الإنسان .

والفساد فى أبسط معانيه يعنى " سوء استخدام المنصب العام من أجل التربح الخاص " حيث يمكن القائمين على المناصب العامة أن يستغلونها فى التربح والكسب بطرق غير شرعية . كما أن الفساد يرتبط بمجموعة من المفاهيم وهى الشفافية والمساءلة والنزاهة ,ويقصد بالشفافية " توافر المعلومات التى تتعلق بالسياسات والنظم والقوانين والقرارات واللوائح لكافة المواطنين " . أما المساءلة فهى " مسئولية الأفراد عما يقترفون من أعمال , ووجوب مساءلتهم عن أدائهم الوظيفي وما يصدر عنهم من سلوكيات وتصرفات " أما النزاهة فتعنى " الجوانب الأخلاقية والقيم المرتبطة بقيام الموظف بأداء مهامه مثل الأمانة والصدق والعناية والإتقان والحفاظ على المال العام وصونه " ولما كان الفساد عبارة عن مجموعة من الأفعال التى يُقدم على ممارستها شخص أو مجموعة من الأشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت علية القوانين والتشريعات الداخلية أو الوطنية ، فإن هذه الجريمة يترتب عليها العديد من الآثار الوخيمة المؤثرة على مسيرة الإصلاح والتنمية .

وقالت السيدة كريستين لاغارد , مدير عام صندوق النقد الدولي , " بينما التكاليف الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الفساد معلومة تماماً , فربما كانت التكاليف غير

المباشر أكبر وأشد وطأة , فهى تؤدى إلى انخفاض النمو وارتفاع عدم المساواة فى الدخل . وللفساد كذلك تأثير أشد ضررا على المجتمع . إنه يقوض الثقة فى الحكومة ويضعف المعايير الأخلاقية للمواطنين الأفراد , ويشير تقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١٦ الصادر بعنوان " الفساد : تكاليف واستراتيجيات تخفيف حدته " إلى أن الفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي , ويضر فى نهاية المطاف بالنمو الاقتصادى .

١ – مشكلة الدراسة :

أصبح الفساد هو الشغل الشاغل لكل مصرى , خصوصاً بعد ثورة ٢٥ يناير , ولم يعد الحديث عن الفساد مقصوراً على طبقة من المثقفين وغيرهم من المهتمين بالشأن العام . بل أصبح الموضع محل نقاش العامة .وذلك بسبب حجم الفساد الرهيب الذى أصبحت تتناوله وسائل الإعلام وتنظره المحاكم بعد الثورة . ولما لمسوه من أن الفساد ليس مجرد جريمة ضد الصالح العام بقدر ما أصبحوا ينظرون إليه على أنه جريمة ضد مستقبلهم ومستقبل أولادهم . وبالتالى جريمة ضد مستقبل بلد بكاملة . (حسن ,٢٠١١)

وبالنظر إلى ظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى نلاحظ تعرض المجتمع فى العقود الأخيرة لتحولات : اقتصادية واجتماعية وسياسية أحدثت انقلاباً فى مضمون القيم الاجتماعية والأخلاقية الفاضلة (التى صاغت سلوك المصريين ووحدت توجهاتهم , وصبغت الشخصية المصرية بطابع فريد من المرؤة والجدية والاتقان والتسامح واحترام الأخر , والصدق وإنكار الذات وغيرها من القيم الأصلية) , وأفسحت هذه التحولات المجال لقيم سلبية معوقة , شوهت السلوك النمطي للشخصية المصرية . (السيد , ٢٠١٧)

فقد ساد المجتمع بعض القيم السلبية والتى تمثل أهمها فى ظاهرة الفساد المنتشرة فى كافة المؤسسات والأجهزة الحكومية , حيث أصبح الفساد نظاماً عاماً فى

المجتمع , وتراجعت أمامه قيم النزاهة والشفافية , كما أثرت القيم المادية على علاقات الأفراد , فأصبحت المصالح والمنافع الشخصية هىالتى تحدد شكل العلاقات الإنسانية , وتكرست قيم اللامبالاة وقيم الاستهلاك الطرفي والنزعة الفردية , وتراجعت قيم الولاء للجماعة والوطن , وقيم التضامن الاجتماعى والحوار والكفاءة والتنافس , وتراجعت قيم الابتكار والبحث العلمى , ولم يعد الترقىالمهنىوالوظيفى قائماً على التحصيل العلمى والكفاءة والخبرة , وإنما نتيجة للوساطة والمحسوبية والقرابة والشراكة فى الفساد , كل تلك القيم السلبية أدت إلى تفتيت المجتمع , وإهدار جهود الكفاءات وتبديد أرصدة القوة الفكرية والعلمية وبث روح اليأس فى النفوس , مما أدى إلى انتشار الفساد وتراكمه فى المجتمع .

وإذا كانت مصر – مقارنة بالدول العربية ودول العالم النامى– سبَاقة فى مجال وضع التشريعات والقواعد القانونية المتصلة بالرقابة والمحاسبة والمساءلة والعقاب , كما كانت من أوائل الدول العربية التى وقعت ثم صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عام ٢٠٠٤ , واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٥ , كما أصبحت عضواً مؤسساً لمجموعة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التى أُنشئت فى عام ٢٠٠٤ , فإن ذلك لم يصحبه توافر الآليات الكافية لتفعيل تلك الجهود بل ظل الفساد يستشرى ويتمادى .

وتتمثل مشكلة البحث فى أن ظاهرة الفساد , تعكس مجموعة من المساوئ , وتؤدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادى , وتدهور كفاءة الجهاز الإنتاجي , وتعطيل مسيرته . حيث يترتب عليه فقد لكثير من الموارد الاقتصادية التى تتسرب خارج الاقتصاد الرسمى , ويستغلها بعض المفسدين لمصالحهم الذاتية . وبالتالى لا يستفاد منها فى العمليات الإنتاجية . كما يترتب عليه تقوية أو وجود مجموعة من الأخلاقيات السالبة التى تنتشر بين العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة , مما يجهلهم يسلكون سلوكاً يخالف ما يجب أن يفعلوه , وخدمة لمصالحهم الشخصية , أو

الاستفادة المادية , أو استغلال المراكز ومخالفة التعليمات , أو إساءة استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانونى للموارد من أجل الاستفادة الخاصة (داود , ٢٠٠١) , فضلاً عن سوء الحياة السياسية , وضعف الأجهزة الرقابية , وعدم قدرتها على كشف الفساد , ومن ثم كانت هناك ضرورة للبحث فى مسببات الفساد , وهل البيئة المصرية اليوم داعمة للفساد أما لا .

٢-الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى قياس العلاقة السببية بين التحولات الأخيرة التى تعرض لها المجتمع المصرى(الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والإدارية) والفساد , وفي إطار ذلك نتناول ما يلي.

-مفهوم الفساد وأنواعه واسبابه .

- واقع الفساد في مصر .

٣-اهمية الدراسة :

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته , وما يشكله من خطر على مقومات الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .كما تبرز أهميته كذلك , نظراً لاتساعه وشموله , حيث يمثل ظاهرة محلية وعالمية , ويصيب الدول المتقدمة والنامية , فلا ينتقى بلداً دون آخر أو تمنعه من الانتقال حدود سياسية أو جغرافية . كذلك تبرز أهمية هذا البحث فى أنه محاولة لقياس الآثار الكمية لبعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حجم الفساد فى المجتمع المصري .

٤- فروض الدراسة:

يعمل العالم ضمن إطار بيئات مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية , وأن هذه البيئات تحمل بين طياتها عوامل الفساد بأشكاله المختلفة , لذا تقوم الدراسة على افتراض ما يلي :

- وجود علاقة سببية بين تلك البيئات والفساد في مصر.

٥- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية علي المنهج التحليلي، والمنهج المعياري، وسيتم الأخذ من كل منهج بقدر الحاجة إليه، حيث يتم إتباع المنهج التحليلي عند عرضنا لما تناولته النظرية الاقتصادية فيما يخص المفاهيم المختلفة للفساد وأنواعه ومستوياته واسبابه ، وسوف نعتمد علي استخدام الأساليب القياسية والإحصائية المناسبة لهذا الغرض .

٦- حدود الدراسة :

الحدود الزمنية للدراسة , من (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

٧- خطة الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميته اوتحقيقا لأهدافها في ظل الحدود المشار إليها، تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين علي النحوالتالي:

المبحث الأول : الإطار النظري للفساد .

المبحث الثاني : واقع الفساد في مصر .

المبحث الأول

الإطار النظرى للفساد

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية شديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة وتتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها , وتختلف درجة شموليتها وخطورتها من مجتمع لآخر باختلاف خصوصيته وتنظيماته . سنتطرق فى هذا الجزء لمفهوم الفساد , والنظريات المختلفة المفسرة لانتشاره , بالإضافة إلى أنواعه ومظاهره المختلفة .

أولا : مفهوم الفساد .

لا يزال هنالك عدم اتفاق بين الكتاب والباحثين والأكاديميين على تعريف موحد لمفهوم الفساد رغم اتفاق الجميع على أن الفساد ظاهرة واسعة الانتشار لا تقتصر

على مجتمع دون آخر أو ثقافة دون غيرها . ويمكن رد إشكالية عدم الاتفاق على مفهوم موحد لظاهرة الفساد إلى مجموعة من العوامل أبرزها (الخصبة , ٢٠٠٩) :

- عدم وجود منهج موحد لدراسة هذه الظاهرة بسبب اختلاف انتماءات الأشخاص والهيئات التقامت بدراستها وتعدد حقولهم المختلفة السياسية , الاقتصادية , الاجتماعية والإدارية .
- تباين المعايير المجتمعية والحضارية التى تستخدم فى فرز ما هو فاسد من الممارسات والسلوكيات وما هو مبرر أو مقبول .
- اختلاف مفهوم ومضمون هذه الظاهرة بين ما يراه الباحثون المتخصصون وبين ما يراه عامة الناس , حيث ما زال يكتنف معظم التعريفات التحليلية جانب كبير من الغموض فى بعض الأفعال التي يعدها عامة الناس فسادا
- تعدد المظاهر والأشكال التى يظهر فيها الفساد , وظهور صور جديدة باستمرار لأن هذه الظاهرة صفة ملازمة لعملية تطور وتقدم الحياة البشرية
- تعدد مجالات النشاط الإنسانيالتى يمكن أن يظهر ويستشرى فيها الفساد
- كون ممارسات الفساد تتم عادة فى إطار من السرية والخوف , وتتغير باستمرار استجابة للعوامل الاجتماعية , الاقتصادية , الثقافية والسياسية .

أ- الفساد لغة

١- الفساد فى اللغة العربية .

الفساد فى معاجم اللغة هو فسد ضد صلح , والفساد لغة هو البطلان , فيقال فسد الشيء أى بطل واضمحل , ويقول ابن منظور فى لسان العرب فى باب فسد : الفساد هو نقيض الصلح .... وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام والمفسدة حرف المصلحة . (بن المنظور , ٢٠٠٣)

كما أعطى سعيد الدخيل تعريفاً أكثر شمولا للمعنى اللغوي لكلمة فساد , حيث يأتى هذا الأخير تارة بمعنى الإبطال , ومرة بمعنى إصابة الشيء بالعطب , ومرة أخرى بمعنى الاضطراب والخلل ومرة بمعنى إلحاق الضرر .

٢ –الفساد فى اللغة الفرنسية .

الفساد فى اللغة الفرنسية يعنى أربعة عشر مرادفا منها : تدهور وسوء الأوضاع والفسوق والفجور والإغراء والإغواء , الهبوط والذل والهوان , كما قد يعنى أيضاً الإتلاف , التخريف , إفساد الآداب والعادات والسلوكيات , رشوة الموظفين , التزوير و التزييف .

وقد جاء مصطلح الفساد فى القانون الجنائىالفرنسى بمعنى خيانة واغتصاب الواجبات الملقاة على عاتق الموظف وسوء استغلال الوظيفة . (dommel ,2004)

ب– الفساد اصطلاحاً .

ليس هناك تعريفاً موحداً للفساد الاقتصادى , حيث اختلفت التعاريف باختلاف الآراء والاتجاهات كما يلى : (بوسعبود , ٢٠١٤)

١ – الفساد فى نظر الشريعة الإسلامية .

لقد ورد لفظ الفساد ومشتقاته فى القرآن الكريم فى ٥٠ موضعاً , وكان مقروناً بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف فى الأرض عامة , حيث أشارت العديد من الآيات إلى جملة من المفاسد بعينها كالشرك وإتلاف الزرع والثمار وإهلاك النسل ونقض عهد الله ونهب الأموال وإلحاق الضرر بالبيئة والغش فى الكيل والميزان وبخس الناس أشاءهم .

الفساد عند الفقهاء هو : " ما كان مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه , وهو مرادف للبطلان عند الإمام الشافعي .والفساد أيضاً هو : " الانحراف عن الطريق المستقيم بما يتنافى مع الديانات السماوية ومبادئ الأخلاق السوية , وضده الإصلاح

والصلاح , وهو يشمل كل تخريب أو إضرار سواء اتصل بالكائنات الحية (الحيوانية أو النباتية) أو العناصر المختلفة للبيئة " (عبد السميع , ٢٠٠٩)

٢ – تعريف بعض المنظمات الدولية للفساد .

تعريف منظمة الشفافية الدولية : " هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر لتحقيق أغراض شخصية مستندة إلى المحسوبية .

كما عرفته **اتفاقية الأمم المتحدة** بأنه : " التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر , لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية .

وعرفه **البنك الدولي**على أنه : " إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص , والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة . كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب علي المنافسين وتحقيق أرباح جارج إطار القوانين المنظمة للعمل .

أما **صندوق النقد الدولي** فله مفهوم الخاص بالفساد , حيث يرى بأنه يعبر عن : " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التى تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بالآخرين , كما يميز بين حالتين من الفساد , الأولي تتم بقبض الرشوة عند تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة , أما الحالة الثانية فتتمثل فى قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة القانون مقابل تقاضى الرشوة , كإفشاء معلومات سرية , أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية وإتمام صفقات غير شرعية وغيرها من

التعاملات غير القانونية التى يحصل مقابله المرتشي علي مبالغ مادية مقابل تسهيلاته التى يقدمها .

وتعرف **المنظمة العربية لمكافحة الفساد** بأنه : " كل ما يتصل بالاكتساب غير المشروع , أى من دون وجه حق , وما ينتج عنه العنصرى القوة فى المجتمع ، السلطة السياسية والثروة فى جميع قطاعات المجتمع .

٣ – تعريف بعض الإقتصاديين للفساد .

تعريف **منقد محمد وأنعام الشهابى** هو : " استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة , بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون أو المعايير السلوك الأخلاقي الراقي .(محمدوالشهابى , ٢٠٠٠)

تعريف **السيد على شتا** : " استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية , أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التى يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقى .(شتا , ١٩٩٩)

ويعرفه **Wilburn** على أنه : " سوء استخدام موقع ما فى السلطة من أجل إحراز فوائد شخصية أو تحقيق فوائد مباشرة للآخرين .

وهناك من يربط الفساد بدرجة احتكار القرار وحرية التصرف والمساءلة , باعتبار أن هناك علاقة طردية ما بين الفساد ودرجة احتكار القرار , وعلاقة عكسية ما بين الفساد ودرجة المساءلة ,فالفساد غالبا ما يوجد حيث يكون لمنظمة معينة أو شخص معين سلطة احتكار سلعة أو خدمة معينة , ويكون له حرية التصرف واتخاذ القرار دون الخضوع للمساءلة والرقابة , لأن الفساد جريمة مبنية على التفكير والحساب وليس على العاطفة , حيث يقوم الموظف بتأمين خدمات يمنعها القانون كإفشاء معلومات سرية مهمة أو إعطاء تراخيص غير مبررة. (العمرى ,٢٠٠٠)

لو تأملنا التعاريف السابقة لوجدنا العامل المشترك بين معظمها هو تحقيق المنفعة أو الكسب الخاص باستخدام المنصب أو الوظيفة العامة , وكأن الفساد حكراً على القطاع العام فقط وهذا غير صحيح فهو موجود حتى فى القطاع الخاص , حيث أتبت التجارب والدراسات أن هذا الأخير متورط إلى حد كبير فى معظم أشكال الفساد , حيث يقوم الموظفين بالإخلال بواجبات وظيفتهم أو القيام بأعمال محرمة عليهم عن قصد بالرغم من علمهم بالتعليمات , أو قبولهم الرشاوى لتحقيق مكاسب خاصة . **وعليه فلعل التعريف المناسب والشامل للفساد هو :** " سوء استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء فى القطاع الخاص أو القطاع العام , حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله " . ذلك أن استخدام مصطلح الوظيفة أو المنصب عموما فى هذا التعريف يعد أكثر شمولاً من استخدامها مقيدة فيما سواه (أي ربطها بالقطاع العام) , حيث يشمل هذا المصطلح كل من الوظيفة العمومية والتى لا تطلق إلا على العاملين فى القطاع العام , كما يشمل أيضاً فى القطاع الخاص , لبعد الأول عن الرقابة وإن وجدت فهى ضعيفة , بخلاف الثانى فهو أكثر تعرضاً للمساءلة والرقابة إما من المدير المسئول عنه مباشرة أو من قبل المالك أو مجلس الإدارة وغير ذلك , وبالتالي فهو أقل فساداً من الأول وليس خال منه .

ثانياً: أنواع الفساد .

يمكن تصنيف الفساد إلى عدة أنواع بناء على مجموعة من المعايير كما يلي :

١- **حسب الأطراف المتعاملة فيه** . (خليل , ٢٠٠٨)

أ –الفساد الداخلي : وهو الذى يرتكبه شخص أو مجموعة من الأشخاص من داخل المنظمة التى يعملون بها مثل : قيامهم بسرقة أو اختلاس المال أو تدليس أو تزوير وثائق مهمة .

ب – الفساد الخارجى : وهو النوع الأكثر شيوعاً وانتشاراً , بحيث يتم من خلال اشترك أكثر من جهة من داخل وخارج المنظمة , وذلك بالتفاعل بين جانبي العرض والطلب .

٢ – حسب درجة تغلغل الفساد فى المجتمع .

أ – الفساد الصغير (العادي) : وهو الذى ينتشر فى المستويات الوظيفية الدنيا وذلك من خلال الرشاوى الصغيرة والمنتشرة بين الموظفين الصغار والمسئولين الحكوميين من ذوى الرواتبالمحدودةبهدفزيادةدخولهم .

ب – الفساد الكبير (الشامل) : وهو الفساد الذى ينتشر فى المستويات الوظيفية العليا , وذلك من خلال قيام القادة السياسيين وكبار المسئولين بتخصيص الأصول العامة للاستخدام الخاص , واختلاس الأموال العامة والدخول فى رشاوي الصفقات والعقود التى تتضمن مبالغ كبيرة(Hanns ,2010) .

٣ – حسب درجة التنظيم .

أ – الفساد المنظم : وهو ذلك النوع من الفساد الذى ينتشر فى المنظمات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات مسبقة ومحددة تعرف من خلالها مقدار الرشوة وآلية دفعها وكيفية إنها المعاملة , حيث يضمن الطرف العارض للفساد إنهاء المعاملة وعدم توقفها , وفى هذه الحالة فإن الفساد يأخذ شكل الظاهرة التى يعانى منها المجتمع بكامل طبقاته وبمختلف قطاعاته وهذا النوع من الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات وكافة النظم الاقتصادية , السياسية والاجتماعية , وهو فساد يصعب تجنبه ويميل لأن يكون احتكاريا .

ب – **الفساد العشوائى** : وهو أكثر خطورة من سابقة , حيث تتعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق , ولا يمكن خلال أى من الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها وعدم إبقائها , وهذا ما يعرقل سير الأعمال .

٤ – حسب نوع القطاع الذى ينتشر فيه : (المهاينى , ٢٠٠٩)

أ – **فساد فى القطاع العام** : إن الشكوى كانت وما زالت من الفساد الذى يعم مؤسسات الدولة , حتى أن من هم في السلطة أنفسهم يشكون من هذا الفساد فى خطبهم وتصريحاتهم ونسمع ادعاءاتهم للإصلاح ومحاربته , إذ يعتبر القطاع العام مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والسرقات المالية وذلك لضعف أو غياب آليات الرقابة والمساءلة .

ب – **فساد فى القطاع الخاص** : أثبتت التجارب والدراسات أن الفساد لا يقتصر فقط على القطاع العام بل ينتشر ويستفحل حتى فى القطاع الخاص , حيث أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هى أكثر الشركات التى تمارس أعمالا غير مشروعة , تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية , حيث تتعامل هذه الشركات مع جيشاً كبيراً من كبار الموظفين فى مختلف دول العالم تدفع لهم مرتبات كبيرة مقابل الخدمات التى يقدمونها لها .

٥ –**حسب نطاقه الجغرافى** .

أ – **فساد محلى** : وهو ما يعبر عن الفساد داخل البلد الواحد , ولا يخرج عن كونه فساد لموظفين أو رجال أعمال أو سياسيين محليين ممن لا يرتبطون بمخالفات وجرائم مع شركات أجنبية خارج الدولة .

ب – فساد دولى : قد تأخذ ظاهرة الفساد أبعاد واسعة , تصل إلى نطاق عالمى وذلك ضمن الاقتصاد الحر وتصل الأمور إلى أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة بمنافع ذاتية متبادلة , وتعتبر الشركات الأمريكية هى أكثر الشركات التى تمارس أعمالاً غير مشروعة حسب منظمة الشفافية الدولية .

٦ – **من حيث المستوى**. (سالم , ٢٠٠٣)

أ – **فساد القمة** : يُعد فساد القمة من أكثر أنماط الفساد شيوعاً فى الدول النامية (وهو الفساد الخاص بالرئيس أو المدير أو المسئول الأول) بحيث يقومون

باستغلال الخيرات والأموال العامة دون رقيب أو حسيب مستغلين بذلك سلطتهم وسيادتهم .

ب – الفساد المؤسسي : إذا فسدت القمة على النحو السابق فلا بد وأن تفسد القاعدة والأتباع و حيث يؤدى فساد الحكم إلى إفساد النظام بمؤسساته المختلفة كفساد البرلمان وفساد الوزارات والإدارات المختلفة , والهيئة القضائية وأجهزة الأمن , فساد داخل المؤسسة العسكرية , وفساد الأحزاب السياسية .

٧ – حسب العائد . (رشيد , ١٩٩٩)

أ – الفساد المادى : وهو الذى يهدف للحصول على عوائد مادية ومالية مثل : الرشوة , اختلاس وسرقة الأموال , تزوير الأوراق النقدية , التهريب.

ب – الفساد غير المادى : يكون فى الحالات التي لا يشترط فيها مقابل مادى , مثل : ممارسة الوساطة والمحاباة والمحسوبية بدون مقابل مادى , بالإضافة إلى سوء استخدام السلطة وما شابه ذلك .

ثالثاً : مظاهر الفساد :

تتعدد مظاهر وصور الفساد , بحيث لا يمكن حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق , لكون الفساد يختلف باختلاف الجهة التى تمارسه أو المصلحة التى يسعى لتحقيقها , فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة , وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعى وقد يكون فرد يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى , وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق.

وعلى العموم يمكن تحديد مجموعة من مظاهر وأشكال الفساد على النحو التالى : (الوادي , ٢٠١٠)

أ – **الرشوة :** وتعنى حصول الشخص علي منفعة تكون مالية فى الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

ب – التهرب الضريبي : يقصد به الممارسات التى يقوم بها الخاضعون للضريبة لإخفاء الدخل الخاضع للضريبة مثل عدم تسجيل بعض الإيرادات المتحصل عليها فى الإقرار الضريبي المقدم لمصلحة الضرائب أو عدم تقديم الإقرار الضريبي نهائياً إلى المصلحة , أيضاً قد يقومون باصطناع قوائم مالية غير حقيقية بمعرفة بعض المحاسبين المعتمدين والذين يجيدون التلاعب فى البيانات والمفردات المحاسبية الواجبة التسجيل فى الدفاتر , بحيث تسفر المحاسبة النهائية عن خسائر لا يتحقق عنها ضرائب أو عن ضرائب أقل من القيمة الحقيقية الواجب سدادها إلى خزينة الدول وقد يحدث التهرب الضريبي عن طريق رشوة المسئولين فى الجهاز الضريبي

ج – التهرب الجمركي : يقصد به إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو خلافاً لأحكام المنع والتقييد الواردة فى القانون .

د – غسيل الأموال : تعد ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الخطيرة , التي تواجه الكثير من دول العالم لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة على الدولة ومكانتها فى العالم , وقد ساعد على انتشار هذه الظاهرة سهولة انتقال رؤوس الأموال عبر الدول المختلفة , خاصة فى ظل تحرير التجارة الدولية, ويقصد بها " تلك العملية التى يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية وتجارة الأسلحة ..... , من خلال سلسلة من عمليات التحولات المالية والنقدية , بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال , ومن ثم إنفاقها واستثمارها فى أغراض مشروعة (الخضيري , ٢٠٠٣) .

هـ – تجارة الأسلحة : أن التجارة بالسلاح تمثل نشاطاً واسعاً من أنشطة شبكات الجريمة المنظمة , إذ أن نشوء الحروب والنزاعات , محلية كانت أو دولية قد

شجعت وبشكل كبير على وجود أسواق كبيرة وضخمة للتجارة بالسلاح , من خلال عمليات البيع والشراء للأسلحة بمختلف أنواعها .

و – السرقة : يقصد بها أخذ أموال العامة خفية وممارسات وسلوكيات محرمة ومدانة شرعاً وقانوناً , وغالباً ما يكون موظفو الحسابات والموازنات وأمناء الخزائن والمدققون ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب وأعضاء لجان الشراء وجرد المخازن وأعمال الصيانة طرفاً فيها , وتقع السرقات عادة على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة أو للمؤسسات والهيئات الخاصة , حيث يتم السطو عليها واستغلالها بطريقة غير مشروعة .

رابعاً : أسباب الفساد .

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها فى المجتمعات , بالرغم من وجود شبة إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية , ولكن هذه تصب جميعاً فى تحقيق عنصرين أساسيين وهما :

- الرغبة فى الحصول على منافع ومكاسب غير مشروعة .
- التهرب من الكلفة الواجبة الدفع مثل الضرائب .

وقبل تقديم أسباب الفساد نشير إلى ان آراء المحللين تتفق علي أن الفساد ينشأ ويترعرع فى المجتمعات التى تتصف بما يلى :

- ضعف المنافسة السياسية .
- نمو اقتصادى منخفض وغير منتظم .
- ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية .
- غياب الآليات والمؤسسات التى تتعامل مع الفساد .

وعموما يمكن تصنيف هذه الأسباب كما يلى :

أ –<u>الأسباب الاقتصادية .</u>

يعتبر تردى الأوضاع الاقتصادية في أي دولة باعثاً للكثير من مظاهر الفساد , حيث سلوك الفرد نحو الانحراف وممارسة الأساليب الاحتيالية لإشباع حاجاته الخاصة , ومن أهم الأسباب الاقتصادية التى تدفع لارتكاب جريمة الفساد ما يلى :

– انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية , الأمر الذى يجعل الدخل الحقيقي له عاجزاً عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية , ومن هنا يجد الموظف مضطراً لتقبل الرشوة ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف دخله .

– سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية فى المجتمع , حيث فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبيرة من الثروة والدخل , بينما نجد أن الغالبية العظمى من المواطنين يعيشون عند خط الفقر أو تحته , ما يؤدي إلي اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء فمثل هذا الوضع يساعد على تغذية الميول نحو الفساد .

– تزداد الفرص لممارسة الفساد فى المراحل الانتقالية والتحولات الاقتصادية من نظام لآخر مثل التوجه من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق , حيث يتم فى هذه المرحلة طرح شركات القطاع العام للبيع ما يشكل فرصة كبيرة للانحراف الوظيفي والتربح غير المشروع وخلق مساحة كبيرة لممارسة أعمال الفساد , ويساعد علي ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الشيء الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .

– الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث أو لأسباب سياسة خارجية أو داخلية تؤدى إلي شح فى عرض السلع والخدمات وتزايد الطلب عليها , وهذا ما يتسبب فى تزايد نشاط السوق السوداء وما يرافقها

من تهريب واتجار بالممنوعات والتبادل غير الشرعي للعملات الأجنبية وتزويرها وتفشي الغش والتحايل والرشوة .

– ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام في النشاط الاقتصادي , باعتبار أنه كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع علي الأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل نحو الفساد , وذلك لما ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية وضعف عملية الرقابة والمساءلة .

– تحميل الإدارة العامة والقطاع العام بأعباء ومهام جسام تطلبها برامج التنمية الطموحة والمتسارعة , وهذا يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة ومن المؤسف أن يتم هذا دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحصين قياداتها ضد احتمالات الانحراف والفساد أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة فتحميل الإدارة العامة بأعباء تفوق طاقتها وتركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبية أو سياسية أو جماهيرية يُعد مناخاً ملائما للفساد وجوا صالحاً للمفسدين .

ب – الأسباب السياسية .

تعد الأسباب السياسية لانتشار الفساد والرشوة من أهم الأسباب وأخطرها , حيث تؤكد التجارب والتقارير والدراسات فى هذا المجال أن فساد القمة سرعان ما ينتقل للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقيادتها المتواطئة معها , حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التى تمكنها من استغلالها لمصالحهم الخاصة .

ويمكن رصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية والتي تؤدى إلى استفحال وانتشار واسع لظاهرة الفساد خاصة فى المجتمعات الفقيرة والنامية , وإن كانت المجتمعات المتقدمة هى الأخرى غالبا ما تشهد حالات فساد متعددة تكشف عنها الفضائح المالية لبعض رؤساء الدول أو الحكومات أو الوزراء أو

رؤساء الأحزاب أو أعضاء البرلمان الذين يقومون باستغلال المراكز السياسية والثقة الممنوحة لهم من النظام الحاكم لارتكاب أفعال الفساد , ويمكن حصر أهم الأسباب السياسية للفساد فى النقاط التالية : (زين الدين , ٢٠١٢)

– إساءة استخدام المال العام فى الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبي , إذ يتم التأثير على الرأي العام من خلال الرشوة الانتخابية من أجل الحصول علي الأصوات والفوز فى الانتخابات .

– تميز نظام الحكم بالاستبداد والديكتاتورية ,وغياب آليات الحكم الرشيد والديمقراطية , يؤدى إلى تفشي واستفحال ظاهرة الفساد , حيث أن هناك أجماع على أن نطام الحكم الذى تغيب فيه المشاركة , الشفافية والمحاسبة هو أثر الأنظمة خصومة لانتشار الفساد بين أفراد المجتمع .

– عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فى النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية , وهو ما يؤدى إلي الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة .

– ضعف أو غياب الإدارة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة المفسدين

– كثرة تعاقب الحكومات وسرعة دوران القيادات كثيرا ما تحفز السياسيين كالوزراء والمدراء العاملين علي انتهاز فرص توليهم لمناصب حساسة بمحاولة الانتفاع قدر المستطاع حتي ولو باستعمال طرق غير مشروعة كالسرقة والاختلاس والرشوة , وهذا ما يتسبب فى تبذير وضياع الموارد الاقتصادية للدولة , وهذا النوع من الفساد يصعب كشفه وتوقيفة ومحاسبة المتسببين فيه .

– ضعف دور المجالس التشريعية وعدم وجود معارضة حقيقية وجادة , وهو ما يقلل من فاعليه مساءلة المسئولين ومحاسبة الفاسدين فى النظام السياسي .

ج – <u>الأسباب الإجتماعية</u> .

تتمثل الأسباب الاجتماعية للفساد فى تداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المادية أو الاقتصادية , والتطلعات الطبقية , وضعف القيم والأخلاقيات الوظيفية , والتمييز العنصري , وصراع الثقافات , وطبيعة النظم الاجتماعية , ونسق القيم السائدة , حيث تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دوراً كبيراً فى نمو أو محاربة هذه الظاهرة , بالإضافة إلي ضعف الوعى الاجتماعي بالمخاطر المترتبة عن الفساد بمختلف أشكاله .

وعموماً يمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي : (بلال , ٢٠٠٧)

– توظيف الانتماءات الإقليمية والعشائرية والأسرية فى التعامل الرسمي وفى الضغط علي القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق , ويتضح ذلك فى عمليات التعيين وشغل الوظائف ومنح الوكالات والرخص وغير ذلك .

– شيوع الوساطات وتمرس أصحاب النفوذ فى استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة ظناً منهم أن ذلك يساهم في خدمة الآخرين مستبعدين الأضرار التي تنجم عن تصرفاتهم طالما أنهم لم يستفيدوا مادياً أو مباشرة من هذا السلوك .

– الأثر السلبي لبعض العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة فى سلوك بعض المسئولين والعاملين في القطاع العام مثل ضعف الوعى بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وعدم الاهتمام بالملكية العامة والمبالغة فى تزين المكاتب الحكومية وتأثيثها وإساءة استخدام سيارات الدولة وأجهزتها أو استخدامها للأغراض الشخصية , فهذه الممارسات أصبحت عرفاً اجتماعياً سائدا ومقبولا بالرغم من الأضرار التي تسببها للمصلحة العامة .

د –الأسباب الإدارية والقانونية .

عند الحديث عن أسباب الفساد لا يمكن أن نقلل من أثر المتغيرات الإدارية والتي تمثل بيئة خصبة للفساد , وفيما يلي أهم هذه الأسباب : (أبو سويلم , ٢٠١٠)

١- الأسباب الإدارية .

- غياب آليات المساءلة , المتابعة والرقابة سواء الداخلية من الإدارة نفسها أو **الخارجية** من هياكل مستقلة .
- قصور الجهاز الإداري عن خدمة المواطن فى آجال معقولة , إضافة إلي تشعب الإجراءات وغياب الشفافية مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة الفساد , إذ يعمل المواطنون على ارتشاء الموظفين لقضاء شؤونهم فى أسرع الآجال
- عدم وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب .
- قصور وعيوب الهيكل التنظيمى كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفة , مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات .
- اختلال أنظمة الأجور والحوافز , وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة مما يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية بوسائل وطرق مشروعة .
- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية , الأمر الذى يعجز معه العاملين عن إنجاز العمال أو تأخيرها ولجوئهم إلي الأساليب الملتوية لإنجازها فى وقت أقصر وبجهد أقل , ومن بين هذه الأساليب تقديم الرشوة التي تعد من أبرز مظاهر الفساد .
- تضارب التعليمات أو عدم وضوح توزيع المهام والمسؤوليات بسبب غياب قواعد والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين فى قطاعات العمل العام

والخاص , بالإضافة إلى غياب معايير الإنجاز الدقيقة , كل هذا يشجع الموظفين للخروج علي أخلاق الوظيفة .

٢-الأسباب القانونية .

نوجزها أهمها فيما يلي :

- نقص التشريعات ووجود ثغرات فى العديد منها , بالإضافة إلى التهاون فى مساءلة ومحاسبة المفسدين ساهم في انتشار حالات الفساد .
- ضعف الجهاز القضائي وغياب الإطار القانوني المناسب يؤدى إلى سوء صياغة بعض القوانين واللوائح وتضاربها فى بعض الأحيان , ما يمنح المواطن مجالا واسعاً للاجتهاد والتأويل ويفتح الباب أمام مختلف مظاهر التحايل والغش وهدر المال العام .
- اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية علي الأساليب التقليدية فى التحقيق وإثبات التهم وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة مما يؤدي إلى بقاء تلك العناصر الفاسدة حرة طليقة .
- قيام بعض المتورطين فى عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم , ويقدمون لهم مبالغ مالية كبيرة وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بالطرق المشروعة .

خامساً: مؤشرات قياس الفساد .

لن تكون لجهود مكافحة الفساد إمكانية لإحراز نجاح علي أرض الواقع , ما لم تعتمد علي دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهره المختلفة وآليات مكافحته تستند إلي مفاهيم منضبطة ومحكمة , لتدعيم مصداقية نتائجها واستنتاجاتها , فالقياس هو الذي يمكن من التعرف علي نوعية وحجم ظاهرة الفساد وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعياً وهيكلياً , ويمكن من التعرف علي آثارها وتوابعها وانعكاساتها , ويوفر إمكانية متابعة تطورها ومقارنتها داخلياً وخارجياً . فدون القياس النظامي لن يمكن الوصول إلي استنتاجات

موثوق فيها حول تشخيص الفساد وتحليل أسبابه وعوامله , وبالتالي لا يمكن تقييم مدي اجاح وفعالية سياسات المكافحة والإصلاح .

١- إشكالية قياس الفساد .

هناك صعوبات وإشكاليات عديدة تواجه عملية قياس الفساد وتحليل عوامله وتقييم آثاره واهم هذه الإشكاليات تتعلق بكون الفساد ظاهرة مستترة يحرص أطرافها في أغلب الحالات علي إخفاء معالمها , والإحجام عن الإفصاح عنها , ففي أغلب ممارسات الفساد تحرص الأطراف المستفيدة علي الحفاظ علي سرية وقائعه , تجتباً للمساءلة والعقاب , وتحسباً لقيام الأطراف غير المباشرة المتضررة منه باستخدام هذه الوقائع ضدها حتي أن الطرف المباشر المتواطئ الذي قد يقع تحت ضغط يضطره إلى الدخول طرفاً فى معاملة فساد مثل اضطراره إلي دفع رشوة لتيسير معاملته (المشروعة أصلاً), قد يتردد في الإفصاح عن واقعة الفساد تجنباً للمتاعب التى قد تلاحقه مستقبلاً في التعامل مع الجهة التي تغلغلت فيها ممارسات الفساد . هناك إذن حالة من الكتمان والسرية تحيط بممارسات الفساد لحماية أطرافه ما المساءلة والملاحقة القضائية , ومن هنا تنبع صعوبة قياس الظاهرة وانعكاساتها .

٢- أنواع مؤشرات قياس الفساد .

تصنف مقاييس الفساد إلى نوعين : (عاشور , ٢٠١٠)

- مقاييس مباشرة (موضوعية)
- مقاييس غير مباشرة (إدراكية)

أ - المقاييس المباشرة (الموضوعية) .

هي مؤشرات تعبر عما تم اكتشافه فعلاً من الفساد , وليس ما حدث فعلاً , وهي لا تعتمد علي انطباعات للأشخاص ولا علي التقدير الذاتي , بل تعتمد علي دراسات , وتقارير , ونتائج عمل المؤسسات والأجهزة ذات الارتباط بالفساد , بالإضافة إلي إحصاءات عمل أجهزة الرقابة أو المساءلة عن قضايا الفساد . وتتوقف أمكانية

القياس المباشر والموضوعي على إمكانية توافر البيانات ولإحصاءات عن مقومات وممارسات الفساد بمختلف أنواعه وفى مختلف القطاعات .

ومن بين هذه المقاييس ما يلي : قيمة المدفوعات المقترنة بقضايا الفساد , ومؤشرات أجهزة النيابة / الادعاء العام بشأنها , ومعدلات الإدانة القضائية , ومضامين الأحكام القضائية , ومعدلات ومؤشرات تنفيذ الأحكام الخاصة بالفساد , بالإضافة إلى مصادر ثروات غير مشروعة مرتبطة بالفساد , كذلك مؤشرات عمل البرلمان فيما يتعلق بالتعديلات التشريعية ذات الارتباط بمكافحة الفساد كالاستجوابات والأسئلة التي يطرحها أعضاءه حول قضايا الفساد ومكافحته , كما يمكن استخلاص مؤشرات موضوعية ذات دلالة من تقارير وسجلات عمل أجهزة الرقابة والمحاسبة والتفتيش الإداري , وأجهزة الفساد ذاتها إن وجدت , ومن الوثائق المتعلقة بالموازنة العانة وبالحساب الختامي , وبالمشتريات والمشروعات الحكومية .

ب – المقاييس غير المباشرة (الإدراكية)

تمثل المقاييس غير المباشرة محاولات لرصد الانطباعات عن الفساد , أو عن تردى أوضاع الحكومة , من خلال مقاييس للرأي , يهتم بها خبراء لتقييم درجة وحدة الفساد وأنماطه , أغلبها علي المستوى الكلي , تصدرها مؤسسات دولية مثل منظمة الشفافية الدولية , البنك الدولى , والمنتدي الاقتصادي العالمي , وكذلك مؤسسة غالوب لقياس الرأي العام , وأغلب المراكز والمؤسسات الإقليمية والوطنية المعنية بالفساد والشفافية تنتمى إلى هذه النوعية التي تقيس انطباعات عينة من الأفراد الذين يمثلون إما الجمهور العام , أو شرائح من المتعاملين مع قطاع الدولة ككل أو مع قطاعات أو مؤسسات بعينها , ولهذا هناك مآخذ وجوانب قصور عديدة فى هذه المقاييس وحتي بالنسبة إلى تلك التي تمت بواسطة مؤسسات دولية , مما يصعب معه الاعتماد فى التشخيص وتوجيه جهود المكافحة , ناهيك عن المقارنة بين الدول أو

بين القطاعات فيما بينها , أو بين أنماط وأنواع الفساد السائد..... من أهم المؤشرات ما يلي :

- مؤشر مدركات الفساد , الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية .
- مؤشر دفع الرشوة , أيضاً تصدره منظمة الشفافية الدولية .
- مؤشر الحاكمية أو الحكم الجيد , الذى يصدره البنك الدولى .

٣ – بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد .

تقوم العديد من المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث بالجمعات الدولية بقياس ونشر عدد من الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته فى دول العالم , تختلف طبيعة تلك المؤشرات حسب تعريف الجهة الدراسة وأسلوب جمع البيانات التى تنتهجها وينعكس هذا على مدي مصداقية تلك المؤشرات في التدليل على حجم ونوعية الفساد فى دول العالم المختلفة , وبالرغم من هذا التنوع والتباين هناك بعض المؤشرات اكتسبت سمعة طيبة ومصداقية عالية لتميزها فى منهجية البحث وفى أساليب جمع البيانات المستخدمة فى حساب المؤشرات , وتستخدم العديد من الدول مؤشرات تلك الجهات والهيئات كدليل استرشادي عند وضعها لسياسات مكافحة وعلاج الفساد بأنواعه المختلفة .

ومن أكثر المؤشرات تميزاً تلك الخاصة ب " منظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization , والتي تأسست عام ١٩٩٣ كإحدى المنظمات غير الحكومية التي اكتسبت شهرة كبيرة فى مجال استطلاعات الفساد , وتضم فروع فى أكثر من تسعين دولة , وأمانتها العامة فى " برلين " ومن أهم المؤشرات التى تصدر عن هذه المنظمة الدولية ثلاث مؤشراتهى : (عبد الله , ٢٠٠٩)

- مؤشر مدركات الفساد CPI Corruption Perceptions Index
- التقرير العالمى الشامل عن الفساد GCR Global Corruption Report
- مؤشر دفع الرشوة CPI Corruption Perceptions Index

أ – مؤشر مدركات الفساد: CPI Corruption Perceptions Index

يعتبر هذا المقياس الأكثر شهرة واستخداماً على المستوي الدولي تصدره منظمة الشفافية الدولية , يقوم هذا المؤشر بترتيب الدول طبقاً لدرجة إدراك المسئولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد , به عشرة (١٠) درجات (من الدرجة صفر – إلى الدرجة ١٠) وتتصاعد الدرجات حسب درجة الفساد , وتعد الدرجة الصفر هى أسوء حالة والدرجة عشرة أحسنها على الإطلاق , وحاليا أصبح يحتوي على (١٠٠) درجة , وهو مؤشر مركب يعتمد علي بيانات ذات الصلة بالفساد يتم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة تعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين في جميع أنحاء العالم , كما يعتمد علي نتائج دراسات لمصادر موثوق فيها ومتنوعة في أساليب أطر جمع العينات والمنهجيات مما يعزز فهم المستويات الحقيقية للفساد من دولة لأخرى , ويركز هذا المؤشر على الفساد فى القطاع العام ويعرفه " بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل الحصول علي منفعة شخصية " مثل علي سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة , والجدير بالذكر أن هذا المؤشر لا يفرق بين مختلف أنواع الفساد .

ب – التقرير العالمي الشاملعن الفساد : GCR Global Corruption Report

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصداره منذ عام ٢٠٠١ , وهو يركز في كل عام علي قطاع حيوي مهم من قطاعات الدولة , حيث يتم إعداده من طرف خبراء ونشطاء فى مكافحة ظاهرة الفساد في مختلف القطاعات , وذلك من أجل إحداث الإصلاحات اللازمة للحد من الفساد , ففى عام ٢٠٠١ ركز هذا التقرير علي دراسة الوضع الكائن للفساد بصفة عامة , أما فى عام ٢٠٠٣ ركز علي الفساد في وسائل الحصول علي المعلومات والتعامل معها (Access to Information) , ثم تناول في عام ٢٠٠٤ الفساد السياسي (Political Corruption) , وفي عام ٢٠٠٥ تناول كافة جوانب الفساد في قطاع الإنشاءات والمقاولات وإعادة البناء والإعمار , وفى عام ٢٠٠٦ أهتم التقرير بالفساد فى قطاع الرعاية الصحية , أما في عام ٢٠٠٧ فقد ركز علي رصد الفساد في النظام القضائي , حيث جاء في هذا التقرير أن الفساد يؤدي إلي تقويض النظام القضائي في العالم ويحرم المواطنين من حقهم في محاكمة عادلة ونزيهة , وفي عام ٢٠٠٨ ركز التقرير علي الفساد في قطاع المياه .

ج – مؤشر دفع الرشوة :CPI Corruption Perceptions Index

يمثل مؤشر دفع الرشوة مقياساً مكملاً لمؤشر مدركات الفساد , من خلال مراقبة الشركات الأجنبية الكبرى التي تقوم بتقديم الرشاوي للحصول علي حصص كبيرة في السوق , حيث يبلغ البلدان التي تأتي منها الشركات الأجنبية التي تدفع الرشاوى ٢٢ بلداً , فوفقاً لهذا المؤشر تتمثل المدفوعة في البلدان المستقلة للشركات والاستمارات الأجنبية في ما يلي :الرشاوي المدفوعة لكبار السياسيين أو لأحزاب سياسية , والرشاوى المدفوعة لصغار الموظفينفي الدولة لتسريع الخدمات والإجراءات , واستخدام العلاقات الشخصية أو العائلية للحصول على تعاقدات حكومية , وتعتمد

منظمة الشفافية الدولية علي مؤسسة غالوب الدولية Gallup Association International في إجراء وتصميم وتطبيق مسح لدافعي الرشوة ونظراً لمحدودية البلدان المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المتضمنة في مسح مؤشر دافعي الرشوة , فإن قيمته محدودة , إلا من حيث التعرف إلي ممارسات الشركات فى الدول المصدرة لاستثمارات الأجنبية . وللإشارة , فهذا المؤشر لا يتضمن بيانات عن الدول العربية وذلك لمحدودية عدد الدول الداخلة في هذا المؤشر .

والفارق بين هذا المؤشر ومؤشر مدركات الفساد , يكمن في أن مؤشر مدركات الفساد يشير إلى مستويات الفساد الإجمالية السائدة فى الدول , فيما يركز مؤشر دافعي الرشوة علي مدى ميل الشركات في الدول الكبرى إلي دفع الرشوة في الخارج , وبالتالي إلي أداء دور (المورد للفساد) , وعليه يشدد مؤشر دافعي الرشوة على أن ظاهرة الفساد فى المعاملات التجارية الدولية تعنى طرفين أوهما الطرف الدافع للرشوة , وثانيهما الطرف القابض أو المتلقي للرشوة . (البياتي , ٢٠١٠)

سادساً: الآثار السلبية للفساد .

أن للفساد أثاراً وتداعيات سلبية علي مجمل الجوانب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , ومعرفة هذه الأثار وانعكاساتها السلبية علي جوانب الحياة في المجتمع , يخلق وعياً لدى الشعوب ويحفز القوى المختلفة في المجتمع , من أحزاب سياسية ومنظمات ومؤسسات ونقابات علي محاربة هذه الظاهرة ومحاصراتها

أ – الآثار الاقتصادية :وتتمثل فيما يلي :

١-سوء تخصيص الموارد الاقتصادية :

يؤدي الفسادإلي سوء تخصيص الموارد الاقتصادية, وتوجيهها إلي مجالات إنتاجية لا تخدم المجتمع . فالمعروف أن النفقات الاستثمارية للدولة , قد توجه إلي المرافق العامة . كمشروعات الطرق والكباري والمياه والكهرباء والنقل والموصلات , وقد توجه إلى المشروعات الإنتاجية وفقاً لخطة معينة وحسب أولويات محددة . إلا أن

الفساد , كالرشوة والمحسوبية والرغبة في خدمة طائفة دون أخري وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة , يدفع بعض المسئولين إلى التدخل وتغير مسارات هذه الاستثمارات , الأمر الذى يسيء توجيهها أو يرفع من تكلفتها الحقيقية .(عبد العزيز , ٢٠٠٦)

٢-الحد من التمويل الأجنبي المباشر :

تشتد حاجة الدول النامية الأن إلى قدر كبير من التمويل الأجنبي حيث تعانى من نقص شديد في رؤوس الأموال اللازمة لتمويل استثمارات الخطة وأن هذه الاستثمارات تخفف علي الدول المضيفة عبء توفير النقد الأجنبي , وتمكنها من الحصول علي التكنولوجيا المتقدمة , وتسمح بتوفير فرص للتشغيل , فضلاً عن فتح أسواق جديدة للصادرات في الأسواق العالمية . التى يستطيع الاستثمار الأجنبي أن ينفذ إليها بأداء أفضل .

إلا أن الفساد له أثر مباشر علي حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي , فقد أثبتت الدراسات , أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها , مما يؤدي إلي ضعف العمليات الإنتاجية وتدنى حصيلة الضرائب , وتراجع مؤشرات التنمية .

بل إن الفساد قد يؤدي إلى جعل الاستثمار الأجنبي المباشر عبئاً كبيراً على موارد الدولة , فضلاً عن عزوف المستثمر الأجنبي عن الاستثمار , نتيجة لتخوفه من الأثار السيئة للفساد

٣ -عرقلة معدل النمو الإقتصادى :

حيث يؤثر الفساد على الاستقرار وملاءمة مناخ الاستثمار , ويزيد من تكاليف المشروعات ويهدد التنمية , ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشروعات المحلية والأجنبية , خاصة عندما تُطلب الرشا من أصحاب المشروعات لتسهيل قبول مشروعاتهم , أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار

٤-تعويق الاستثمار عن طريق زيادة الضرائب :

فالفساد يفرض علي رجال الأعمال والمستثمرين ضريبة إضافية , وهى ضريبة عشوائية تحكمية , وتكلفتها عالية جداً علي مشروعات التنمية , ومما يزيد من حدة المشكلة , الطبيعة السرية للرشوة , وعدم التأكد مما إذا كان الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفة أم لا . هذا فضلاً عن أنه مع زيادة الفساد يقوم المستثمرين بإضافة المدفوعات الناتجة عنه – كالرشوة والعمولات – إلى تكاليف الإنتاج , مما يرفع تكلفة الإنتاج , وتخفيض العائد على الاستثمار .

٥-تدهور البنية الأساسية للمرافق العامة :

يؤدي الفساد إلى تدهور البنية الأساسية لمرافق الإنتاج والخدمات , وبالتالي يقلل من قدرة الدولة علي زيادة الإيرادات , وتقل أيضاً إيرادات الخزينة العامة , نتيجة لنقص الضرائب, مما يقلل قدرة الدولة علي توفير الخدمات العامة الأساسية , هذا فضلاً عن ان المفسدين يسعون إلى الربح غير المشروع بدلاً من المشاركة فى التنمية الإنتاجية .

٦-تحميل المواطنين عبء أكبر من تكلفة التنمية :

حيث يترتب علي نقص الإيرادات الحكومية نتيجة ممارسات الفساد , تحميل المواطنين النقص في هذه الإيرادات , عن طريق فرض أشكال جديدة من الضرائب والرسوم , أو رفع أسعار القائم منها , الأمر الذى يرفع العبء علي الطبقات المتوسطة والفقيرة , وبالتالي يقلل من دخلهم النقدي الذي يوجه إلي الإنفاق الاستهلاكى , أي أن الفساد يخفض من مستوي معيشة الأفراد.

٧-تغيير هيكل الإنفاق الحكومى بما لا يخدم الصالح العام :

حيث إن السياسيين والمسئولين المرتشيين , ينفقون أكثر علي البنود أو المشروعات التي يسهل سرقة الأموال فيها , كما أن الأجهزة الحكومية , تنفق أقل علي الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتوفير النفقات الضرورية , وتنفق أكثر على مجالات

الاستثمار المتاح فيها الحصول على الرشوة . كما أن الفساد يسهم في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ونفوذاً ممن يحتكرون القرار , ويؤثر علي كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية , نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات .

٨-يساهم الفساد فى زيادة تكاليف الإنتاج :

كذلك يؤدي الفساد إلى رفع تكاليف الإنتاج , كنتيجة مباشرة للرشوة والعمولات , وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقى لأصحاب الدخول المنخفضة وعجزهم عن توفير احتياجاتهم الضرورية من السلع والخدمات , كذلك فإن ارتفاع التكاليف يؤدي إلى سوء توزيع الموارد الاقتصادية ومن ثم زيادة حقيقية وملموسة فى معدلات البطالة , فضلاً عن أن الفساد يقف عقبة أمام نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ويحفز النشاط في القطاعات غير الرسمية .

ب -الآثار الاجتماعية : وتتمثل في الآتي:

١- الانتقاص من هيبة وسيادة القانون :

حيث يؤدى ذلك إلى انهيار البيئة الاجتماعية والثقافية , وإلى انحراف أساليب التفاعل فى الحياة , بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تسود فيه المظالم وانعدام السلوكيات القومية , والتفاوت الكبير فى توزيع الدخول الناتج عن تفاوت طبقي كبير . كذلك يؤدي الفساد إلي اختلال التركيبة الاجتماعية , ويزيد من الاضطرابات وحالة عدم الاستقرار السياسي ويعرض شرعية النظام الديمقراطي والسياسي للتآكل المستمر , فضلاً عن تركيز الثروة في أيدي فئة قليلة نستغلها فى غير صالح الدولة والمجتمع . الأمر الذي يترتب عليه توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ,والقضاء على الطبقة الوسطي فى المجتمع , وزيادة حدة التفاوت فى توزيع الدخل , وانتشار الرشوة والفساد فى الجهاز الإداري للدولة

شيوع اليأس والإحباط بين المواطنين :

كذلك يؤدي الفساد إلي زيادة حالة اليأس بين المواطنين , وانتشار حالة الإحباط , مما ينعكس سلباً على العمل والإنتاج ... إن الفساد يؤدى إلي انهيار القيم الأخلاقية وإلي السلبية واللامبالاة بين أفراد المجتمع , وبروز التعصب والتطرف في الأداء , والحدة في الجدال , وتزايد الجرائم , كرد فعل لانهيار القيم , وعدم تكافؤ الفرص . هذا فضلاً عن إن الفساد , يؤدى إلي عدم المهنية , وفقدان قيمة العمل , وعدم التمسك بمعايير أداء الواجب الوطني, والشعور بالظلم لدى الغالبية , مما يؤدي إلي الاحتقان الاجتماعي , وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع , زيادة الفقر , والمجموعات المهمشة والمتضررة , وبخاصة النساء والأطفال والشباب .

٣-**تراجع مستويات الرفاهية الاجتماعية :**

يؤدي تزايد الفساد فى المجتمع إلى النفص فى مستويات الرفاهية الاجتماعية , وتدني مستويات المعيشة , وزيادة في أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعياً , كما يؤدي إلي تمركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع , ويحرم باقي الفئات من نصيبهم في الدعم , كما يزيد من سلطة ونفوذ الأثرياء , ويوسع الفجوة بين الطبقات .

ج – **الأثار السياسية** :وتتمثل في :

١- **انخفاض مستوي الأداء الحكومي :**

حيث يؤدي الفساد إلى خلق أجواء تسودها عدم العدالة , ويشيع فيها الظلم , وفي نفس الوقت يؤدي إلي هدم الشرعية السياسية للدولة , وهو بذلك يعبر عن مشكلات صعبة في معاملات الأفراد مع الدولة , وغالباً ما يواكب الفساد تشوهات يخلقها المسئولون من أجل توليد المزيد من الفساد .

٢- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي :

حيث يعمل الفساد علي اختلال النظام القائم بالبلاد , ويضعف من شرعية الدولة , وسلطتها , ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تهدم الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة , ويهدد الأنظمة التي تتمتع بقدر من الديمقراطية والشفافية واحترام مواطنيها , ويقلل من ثقة الأفراد في الحكومة ومؤسساتها المختلفة .

٣- زيادة حالات الضعف والانقسام فى المجتمع :

يؤدي الفساد إلي سوء توزيع وتخصيص الموارد إلي زيادة حالات الضعف والانقسام فى المجتمع , وضعف الاستقرار السياسي , كما يساهم في تعطيل جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . هذا فضلاً عن أن الفساد يسيء لسمعة الدولة , ويقلل فرص حصولها علي المساعدات والمعونات المالية وفرص دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إليها , مما ينعكس سلباً علي خطط التنمية الاقتصادية .

٤- تولي اشخاص أقل كفاءة أعلى المناصب :

يوفر الفساد البيئة المناسبة , لأن يتولي أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة أعلي المناصب ويحصلون علي أعلي الدرجات فى النظام الإداري والسياسي في الدولة , فضلاً عن أنه يحول دون توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في وضع القرار, وفي العملية السياسية بوجه عام .

المبحث الثانى

واقع الفساد فى مصر

تحول الفساد من ظاهرة إلى نظام وطريقة للحياة في كثير من الدول النامية , وكان من الطبيعي أن يكون لانتشار هذا السلوك الفاسد والمدمر آثار وتداعيات سلبية علي مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى الدول النامية .

أولاً : طبيعة الفساد فى مصر .

ظهرت فى المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ثقافة جديدة للفساد علي أنه وسيلة مقبولة اجتماعياً للحصول علي الحقوق وليست وسيلة منبوذة . واتخذ الفساد مسميات أخرى مثل " الإكرامية , الشاي , والموصلات " وبالتالي أصبح لا ينظر إليه علي أنه فعل مشين . وهو ما يرسخ الفساد في الأجهزة الحكومية ويعرقل جهود مكافحته

ووصلت درجة القبول للفساد فى المجتمع المصري إلي أن ٩٢% من المبحثين , في دراسة لمركز العقد الاجتماعي عن الفساد في الخدمات الحكومية , يوافقون علي أن الفساد جزء من حياتنا ولا يمكننا إنكاره وجوده , من بينهم ٤٩% موافقون جداً علي هذه العبارة . و٤٣% موافقون فقط. والأهم من ذلك أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن حوالي نصف المبحثين (٥٥%) يوافقون علي أن الفساد جزء من حياتنا ولا يمكن مكافحته . وذلك مقابل (٣٠%) ترفض هذه العبارة وتعتقد إمكانية مكافحة الفساد (الغرينى وآخرون , ٢٠١٠) .

ولاشك أن اليأس من إمكانية مكافحة الفساد زكي قبوله اجتماعياً . وأن كنا نري أن القبول الاجتماعي للفساد في مصر هو الفساد الصغير . أما الفساد الكبير فهو مرفوض من الكافة . ونرى أيضاً أن قبول الفساد الصغير ليس نابعاً من اقتناع أو رضاً , بمعنى أخر ليس جزءاً من ثقافتنا العربية والإسلامية التي ترفض كل أشكال الفساد كما يتضح من القرآن الكريم والسنة المشرفة . وإنما هو قبول اضطراري , فحين تسد أمام الشخص الأبواب الشرعية لقضاء حاجاته , فإنه يلجأ إلي الفساد ,

فى ظل أن الفساد أصبح منهجاً وأصبح يمارس علناً تحت مرأى ومسمع من السلطات . بل وبتشجيع ومشاركة من السلطات فى كثير من الأحيان . وفى حالة التزام المؤسسات العامة والموظفين العموميون بالقانون وغلق أبواب الفساد سوف تكون الثقافة المجتمعية معين على مكافحة الفساد وليست ناصرة له .

ومن الجدير بالذكر أنه من الصعوبة بمكان توصيف واقع الفساد الحاليفى مصر بدقة , وذلك بسبب تغير الأوضاع باستمرار فيما يتعلق بمكافحة الفساد . إلا أن المراقبين اتفقوا على أن الفساد فى مصر فى فترة ما قبل ثورة يناير ٢٠١١ كان منتشراً باستخدام الوساطة أو النفوذ , والمدفوعات التسهيلية والتى كانت أساسية لممارسة الأعمال التجارية . كما أن مصر ستظل تواجه تحديات كبيرة فى مجال مكافحة الفساد بشقية الكبير والصغير . وقد اعترفت الحكومة فى عام ٢٠٠٧ بأن الفساد هو مشكلة خطيرة كما ذكرت منظمة الشفافية الدولية , وأن مكافحة الفساد لم تؤتي ثمارها . وقد أشارت وزارة الخارجية الأمريكيةفى تقريرها عام ٢٠١٠ أن الحكومة المصرية لم تنفذ قوانين مكافحة الفساد بفاعلية , كما أن تقارير وسائل الإعلام تشير بشكل روتيني على أن مستوى الفساد منخفض , كما يذكر التقرير أيضاً أن وكالات مكافحة الفساد ليست فعالة فى مواجهة الفساد (أحمد , ٢٠١٤)

فى أطار ما تشهده البلاد من جدل بشأن الأرقام الحقيقية لتكلفة الفساد وإجراءات وآليات مواجهته أو محاصرته , فضلاً عن التصالحات التي جرت تارة مع رجال الأعمال على العقود الإدارية وتارة أخرى مع كبار الموظفين والمستثمرين لرد الأموال التى حصلوا عليها دون وجه حق , أعلنت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد المختص بترتيب الدول حول العام حسب مدى انتشار الفساد بين الموظفين وكبار متخذي القرار. وحسب المؤشر فقد زاد معدل الفساد خلال عام ٢٠١٦ لتسجل مصر ٣٤ نقطة من اصل ١٠٠ درجة (الأعلى أكثر شفافية) مقابل ٣٦ نقطة فى عام ٢٠١٥ و٣٧ نقطة عام ٢٠١٤.

يأتي مؤشر مدركات الفساد بنتائج متوقعة , حيث يعتبر المواطنون انتشار الفساد فى مصر من البديهيات التى لا يمكن تفاديها .ومن المثير للانتباه , أن مؤشر محاربة الفساد في القطاعات الدفاعية الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية وضع مصر فى " التصنيف الأكثر قابلية للفساد فى قطاع الدفاع والأمنالقومي نظراً لضعف نظم الأشراف والمراقبة أو غيابها تماماً كما وصفة بالتقرير .

ويشير تقرير النزاهة المالية العالمية (Global Financial Integrity Report (2014أن الجريمة والفساد تكلف مصر ما يقرب من ٨ مليار دولار سنوياً , كما ذكر التقرير أن جزء كبيرا من هذه الأموال نتج عن التهرب من دفع الضرائب الشخصية بالإضافة إلي الفساد والجريمة .

كما أشار مسح تم على الموطنين المصريين (٢٠٠٩) قام به المركز الدولى للمشروعات خاصة The Center for International Private Enterprise (CIPE) وهو مركز لا يهدف للربح وتابع لغرفة التجارة الأمريكية , بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , وقد تم البحث عن اسباب الفساد فى مصر، فالأغلبية الساحقة من أفراد العينة رأوا أن أهم اسباب الفساد فى مصر مايلي

- انخفاض المرتبات ٨٩,٥%
- ضعف الداء للأجهزة الرقابية ٨٩,٥%
- عدم قيام مجلس الشعب بجهد كاف لمراقبة الحكومة ٨٤,٩%
- نفص المعلومات الصحيحة ٧٥%
- تضارب وتعدد القوانين ٧٤,١%
- ضعف المشاركة السياسية ٧١,٤%

ويأتي كل ذلك فى خضم الجدل حول الجهاز المركزى للمحاسبات ودوره فى مكافحة الفساد وحدود استقلاليته فى مواجهة السلطة التنفيذية , خاصة أنه أعلى جهاز للمراقبة والإشراف على الأداء الحكومىفى مصر , حيث تخضع له كل أجهزة الدولة

سنوياً ليراجع موازناتها وحساباتها , لذا نص القانون علي استقلالية الجهاز عن السلطة التنفيذية لضمان قدرته على اداء مهامه الرقابية دون الوقوع تحت ضغط من الحكومة أو تعرضه لتضارب المصالح .هذه الاستقلالية والقدرة على المراقبة بدء تقويضها بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٨٩ لسنة ٢٠١٥ والذى جاء بعبارات مطاطة وفضفاضة تسمح لرئيس الجمهورية بعزل رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات مما يمثل عدوان صريح على استقلالية الجهاز وما ينال بالطبع من جهوده فى كشف الفساد ومكافحته . وقد تجلى ذلك فى تبنى وسائل الإعلام الحكومية والمحسوبة على السلطة التنفيذية حملة إعلامية شرسة فى مواجهة رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بعدما أعلن أن تكلفة الفساد بلغت ستمائة مليار جنية لعام ٢٠١٥ .هذا وتأتي قرارات الحكومة ضعيفة ومتخبطة فى القضايا المتعلقة بالفساد المالي , فبعدما اعلنت الحكومة عن استراتيجية شاملة لمحاربة الفساد , وجدنا الحكومة تتصالح مع بعض أبرز رموز الفساد في مقابل تعويضات مالية وتسمح لهم بالعودة إلي الحياة السياسية والعمل العام وكأن شيئاً لم يكن , هذا الذى تم تقنينه بصدور القرار بقانون رقم ١٦ لسنه ٢٠١٥ بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية , وكانت نتيجة التصالح في قضايا الاختلاس ضد أكثر من تسعين من أصل مائة وثلاثة مسؤولاً في وزارة الداخلية متهمين بالفساد , فأصبحت منظومة العدالة لا تؤدي أحد أغراضها الأساسية ألا و هو الردع .

وأخيراً فمن الضروري إدراك مدي كارثية استشراء الفساد في مصر , فالفساد لا يؤدي إلي خسارة القيمة المجردة للفساد الحكومي فحسب , لكن الشعب المصري يتحمل قيمة ما تقترضه الحكومة لسد العجز الناتج عن هذا الفساد وفوائده , بالإضافة لقيمة الفرص الضائعة نتيجة إحجام المستثمرين عن الاستثمار فى الدول المستشري فيها الفساد . هذا وأن صحت تقديرات الجهاز المركزي للمحاسبات بأن تكلفة الفساد هي مائتي مليار جنية في السنة فذلك يمثل ما يفوق ٨% من الناتج المحلي المصري في

عام ٢٠١٥ والذى يكفي لسد أكثر من ٨٢% من العجز النقدي للموازنة العامة للدولة **ثانيا: قياس العلاقة السببية بين العوامل البيئية(مسببات الفساد) وللفساد .**

نهدف هنا إلى صياغة نموذج يمكن من خلاله تقييم دور المتغيرات البيئة (الاقتصادية , السياسية , الاجتماعية , القانونية) فى دعم الفساد فى المجتمع المصري , ويُستند فى هذا إلى الإطار النظري السابق التعرض له فى المبحث السابق. وبناء على ذلك سنتناول هذا المبحث من خلال النقاط التالية :

١- الإطار النظري للنموذج .

النظريات المفسرة لانتشار الفساد .

هناك مجموعة من النظريات المفسرة للفساد , لعل أهمها مايلي : (بوسعبود ,٢٠١٤)

أ -النظرية الإقتصادية .

ترجع هذه النظرية الفساد إلى البحث عن الريع أو العائد الاقتصادي غير المشروع لتحقيق منفعة خاصة باستخدام وسائل مختلفة مثلا لوظيفة أوالمنصب المشغول , حيث يرجع الاقتصاديون أسباب الفساد الاقتصادي إلى التفاعل بين الزبائن أي " العملاء " سواء كانو اقطاعاً عائلياً أو مواطنين أو سياسيين أو رسميين عموميين , و أفراد آخرين يتصفون بالفساد أي " عارضوا الفساد , فحسب هذه النظرية الفساد يهدف للبحث عن دخل غير شرعى من خلال أو من وراء نظام العرض و الطلب , وتتركز مدخل مقاومة الفساد فى هذه النظرية على الإصلاحات الاقتصادية كطريق رئيسي للإصلاح . وبصفة عامة يمكن اعتبار البطالة وانخفاض الأجور وتدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار من أهم العوامل الاقتصادية المساعدة في انتشار الفساد .

وسوف تعتمد الدراسة على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي .

ب – النظرية السياسية .

لقد تباينت وجهات نظر علماء السياسة , فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدنى , لهذا فهم يحبذون التدخل السياسي الواعي كأداة أساسية لمقاومة الفساد , ومما يؤخذ على هذا الرأي نظرته لقوة الديمقراطية السياسية باعتبارها مؤثراً هاماً على التغيرات الدائمة فى سلوك الموظفين العموميين للحد من انتشار ممارستهم للفساد وتجاهله ظروف وعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية ودينية , والتى تلعب دور مهم فى محاربة الفساد بمختلف أشكاله , وهو ما سمح بظهور فئة أخرى من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة للفساد ونظم السيطرة السياسية , ولهذا فإنهم يشككون في الفعالية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلية . وتتمثل أهم ملامح هذه البيئة السياسية الفاسدة في عدم الاستقرار السياسي , وعدم وجود دستور دائم , عسكرة المجتمع , سيطرة الدولة علي وسائل الإعلام , وضعف منظمات المجتمع المدني وسوف تعتمد الدراسة على مؤشر الحرية الاقتصادية .

ج – النظريةالإجتماعية .

ترجع النظرية الوظيفية فى علم الاجتماع الفساد إلي وجود خلل فى بناء المجتمع ووظائفه الأمر الذى ينعكس سلبا على طبيعة العلاقات والسلوكيات , بالإضافة إلى تردى وتدهور الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من المواطنين نتيجة ارتفاع نسبة البطالة و الفقر , ما يدفعهم للبحث عن طرق غير مشروعة من أجل مواجهة متطلبات الحياة وغلاء المعيشة (منصور , ٢٠٠٨) . ومن أهم ملامح هذه البيئة نذكر القيم المشبوهة السائدة فى المجتمع , شيوع ثقافة الفساد في المجتمع , زيادة عدد السكان , سوء توزيع الثروة في المجتمع , والتمييز العنصرى , وسوف تعتمد الدراسة على معامل جيني .

د- النظريةالقانونية .

تشير العديد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الفساد في أبعاده الاقتصادية والإدارية إلي وجود علاقة بين التشريعات المطبقة وظهور مشكلة الفساد , لهذا فالنظرية القانونية تري أنه كلما كانت التشريعات متخلفة أومجحفة أو منحازة إلي طبقة أو حزب كانت دافعة إلي ظهور الممارسات الاقتصادية والإدارية الفاسدة , كما أن القوانين التي لا تستجيب بكفاءة عالية إلى أحدث المستجدات الاقتصادية العالمية والمعلوماتية تبقى متخلفة ودافعة لممارسات فاسدة للتمكن من إدارة المال والأعمال وتحقيق مكاسب مرتفعة , وكذلك التسيب في تنفيذ هذه القوانين يعتبر عاملاً حاسماً فى ظهور الفساد وانتشاره على نطاق واسع . ويمكن نلخص أهم منافذ الفساد ضمن أبعاد هذه البيئة إلي مختلف القوانين التعسفية , والتغير المستمر فيها , ضعف الجهاز القضائي , وسوف تعتمد الدراسة على مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية.

هـ- النظريةالإدارية .

ترجع هذه النظرية مشكلة الفساد وتربطه بشكل وثيق بالنواحي الإدارية ومنها على سبيل المثال : (منصور , مرجع سابق)

- اللامركزية والفساد : توجدعلاقة بين اللامركزية (المالية) وانتشار الفساد , حيث أنت عدد قنوات الصرف بدون ضوابط ورقابة قبل الصرف وبعده يؤدي إلي عدم إحكام آليات المتابعة والرقابة .
- تقديم الخدمات العامة عبر أجهزة حكومية محتكرة يفسح المجال على الرشاوي من قبل الموظفين المكلفين بتقديم الخدمات , لذا فإن تقديم مثل هذه الخدمات عبر مؤسسات غير حكومية سيفتح مجالا لخيار أمام الجمهور و بالتالي يقل الفساد .

- عدم الكفاءة فيتولى المناصب يضعف مركز هؤلاء الموظفين ويسهم فيخلق موجة من الاضطراب الإداري وعدم الاستقرار الوظيفى والذى ينتهى إلي الخلل فى الأجهزة الإدارية فيكثر الفساد وتتفشي الرشوة
- المصلحة الشخصية للموظف العمومي وترجيحه لها على المصلحة العامة وسوف تعتمد الدراسة علي مؤشر تنظيم الأعمال .

٢- **توصيف المتغيرات :**

المتغيرات المستقلة :

وتشمل المؤشرات المستخدمة فى قياس مسببات الفساد .

EC = يعبر عن الأسباب الاقتصادية (تم قياسه بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتجالمحليالإجمالي)

PC = يعبر عن الأسباب السياسية (تم قياسه بمؤشر الحرية الاقتصادية)

SC = يعبر عن الأسباب الاجتماعية (تم قياسه بمعامل جيني)

LC = يعبر عن الأسباب القانونية (تم قياسه بمؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية)

MC = يعبر عن الأسباب الإدارية (تم قياسه بمؤشر تنظيم الأعمال)

المتغير التابع :

CPI = يعبر عن ظاهرة الفساد (تم قياسه بمؤشر مدركات الفساد)

وبالتالي يمكن صياغة النموذج على النحو التالي :

$$CPI = a0 + a1EC + a2\ PC + a3\ SC + a4\ LC + a5\ MC + U$$

٣- **تجميع وإعداد البيانات**

تم تجميع بيانات متغيرات هذ النموذج عن الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧) , من عدة مصادر **مختلفة , فقد تم تجميع البيانات الخاصة بكل من , مؤشر تنظيم الأعمال**

, مؤشر النظام القانوني وحقوق الملكية , مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال قواعد البيانات الإلكترونية الخاصة بتقرير الحرية الاقتصادية العالمي Economic Freedom of the world ,Annual Report . , تم جميع البيانات الخاصة بمؤشر مدركات الفساد من خلال قواعد البيانات الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية Transparency International Organization , وبالنسبة لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل جيني فقد تم الاستعانة بتقارير الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء , الكتاب الإحصائي السنوي والمؤشرات الاجتماعية (المعيشة والفقر : المؤشرات) .

٤-الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل النموذج

تقوم الدراسة باستخدام الأساليب الحديثة لتحليل السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتجهVAR) Vector Auto-Regression) واختبارات السكون للمتغيرات ،والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ Error-Correction Model (ECM)) ،. حيث نصل من خلاله إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية يبنى عليه اتخاذ قرارات سليمة، و بذلك نتجنب النتائج المضللة التى يتم التوصل إليها بطرق الانحدار التقليدية فى ظل عدم استقرار السلاسل الزمنية والذى يؤدى إلى الانحدار الزائف Spurious Regression مع كونF,T, R2 ذات دلالة إحصائية ، ويرجع ذلك إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما تتصف بعدم ثبات التباين Variance أو لها صفة الدورية Cyclical، أوعامل الاتجاه Trendعبر الزمن والذي يعكس ظروفاً معينة تؤثر على جميع المتغيرات بنفس الاتجاه أو بعكسه (Phillips ,1986) إن نموذج الانحدار الاتجاهي (VAR) من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ،حيث يتم فى هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطيه بقيم المتغير نفسه فى الفترات السابقة وبقيم المتغيرات الأخرى فى النموذج فى الفترات السابقة ،ويعامل جميع

المتغيرات فى هذا النموذج على أنها متغيرات داخلية Endogenous Variables أي تتحدد داخل النموذج وليس خارجه وكلما يلزم فى هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمنى فقط . من خلال هذا النموذج سيتم اختبار السببية (Granger Causality Test) . حيث تعرف السببية فى حالة وجود متغيرين X وYعلى أنهما (المتغيرX يسبب المتغيرY إذا كان التباطؤ الزمنى للمتغيرX يملك طاقة تنبؤيه إضافية على المتغيرYعند إضافة التباطؤ الزمنى للمتغيرX إلى التباطؤ الزمنى لقيمY نفسه) ولتحديد اتجاه السببية يتم عادة استخدام اختبارGranger للسببية ، وهو من الاختبارات شائعة الاستعمال و الذى يمكن بواسطته تحديد السببية بين متغيرات الدراسة .(اليوسف، ٢٠٠٤) .و العلاقة إما أن تكون أحادية الاتجاه حيث يؤثر أحد العوامل على العوامل الأخرى دون أن تؤثر عليه بقية العوامل ، أو علاقة تبادلية هى أن تؤثر العوامل على بعضها بعضاً أو ألا تكون هناك علاقة سببية بين هذه المتغيرات . (Dickey , 1981)

ولتحديد العلاقة السببية بناء على البيانات الإحصائية المرفقة يتم مقارنة قيمةF المحسوبة مع قيمةF الجدولية .فإذا كانت قيمةF المحسوبة أكبر من قيمةF الجدولية ، فهذا يعنى أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات ، وإذا كانت قيمةF المحسوبة أقل من قيمةF الجدولية فهذا يعنى عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة (محمد , ٢٠١٢) .

٥-عرض نتائج الدراسة :

١- اختبار جذور الوحدة :

من أجل تحديد ما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، تم إجراء اختبار دكى وفولر الموسع(Augmented Dickey – Fuller Test (ADF) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوى على جذر الوحدة (Unit Root) ، وفى حالة احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتحتم أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة .

تم إجراء الاختبار بتقدير انحدار دكى وفولر الذى يحتوى على قاطع واتجاه عام (Time Trend) وهذا هو النموذج الأشمل، وتتلخص هذه الطريقة بإجراء الاختبار أولاً باستخدام النموذج الأول الذى يحتوى على قاطع واتجاه زمنى، فإذا لم نتمكن من رفض فرضية العدم، فيجب النظر فيما إذا كان وجود الاتجاه الزمنى قد أثر على الاختبار، وذلك باختبار ما إذا كانت معلمة الاتجاه الزمنى مساوية للصفر . فإذا كانت مساوية للصفر ننتقل إلى إجراء الاختبار بوجود قاطع أو اتجاه زمنى فقط .

ويعرض الجدول التالي رقم (١) نتائج اختبار دكي وفولر لمتغيرات النموذج .

أشارت نتائج اختبار(ADF)) الواردة فى الجدول رقم (١) ،إلى أن المتغيرات جميعها غير مستقرة (non-stationary) ،عند مستوياتها (Levels) ،حيث كانت القيم المحسوبة ، أقل من القيم الجدولية عند مستوياتها جميعها، وعدد مدد التباطؤ يساوى (٢) اعتماد أًعلى معيار (Akiak)، كما كانت قيم (DW) و(F) جميعها ليست بالمستوى الإحصائي المقبول، وبعد ذلك أجرى اختبار دكى – فولر الموسع بعد أخذ الفروق الأولى للمتغيرات(First- difference) ،وعند العدد نفسه من مدد التباطؤ، تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت معنوية باستثناء المتغيران ( )ECPC, و الذى استقر ان بعد أخذ الفروق الثانية، أى أنهما مستقران من الدرجة الثانية (٢) ولما كانت المتغيرات الأخرى قد استقرت عند الفروق الأولى فهذا يعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى(١).

٢- **نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمنى:**

اعتمدت الدراسة على معياري أكايك Akaike Information Criterion (AIC) وشيوارتز (Schwaez Information Criterion SIC) لإيجاد العدد الأمثل لفترة التباطؤ. ولتحديد العدد الأمثل لفترة التباطؤ الزمنى تختار أقل قيمة لكل من (AIC) و(SIC) والتي يقابلها التباطؤ الزمنى الأمثل، وبعد تطبيق هذين المعيارين تبين أنهما قد حققا أدنى قيمة عند فترة تباطؤ زمنى تساوى (٢) ،فى الوقت

نفسه، ولدى تطبيق هذا العدد الأمثل من فترة التباطؤ الزمنى على الاختبارات الإحصائية تبين وجود دلالة إحصائية لهذه الاختبارات وتم الحصول على نتائج معنوية.

الجدول رقم (١)

نتائج اختبار دكي وفولر لجذور الوحدة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

المتغير		المستوي	الفروق الأولى	الفروق الثانية
		إحصائية (ADF)	إحصائية (ADF)	إحصائية (ADF)
		متجه زمنى وقاطع	متجه زمنى وقاطع	متجه زمنى وقاطع
CPI		-3.096903	-4.283840	-------
EC		-1.64182	-1.978377	-7.245368
PC		-3.437683	-2.654823	-7.487723
SC		-2.654170	-3.865294	-------
LC		-1.965309	-3.770347	-------
MC		-2.577423	-4.596280	-------
القيم	1%	-4.616209	-3.125608	-2.8934760
الحرجة	5%	-3.710482	-2.728258	-1.9662790

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

٣ – اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات

يستلزم إجراءاختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات، أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات جميعها متكاملة من نفس الرتبة . فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون كل سلسلة من هذه السلاسل متكاملة من الرتبة الأولى . ولهذا، فإن الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل المشترك لكل متغير من المتغيرات المستخدمة فى الدراسة، و ذلك حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات . ومن ثم، بعد معرفة هذه الرتبة، تتمثل الخطوة التالية فى التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بواسط اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات .(Hall, 1994) .ومن أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات اختبار Johansen and Juselius الذى يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة(Full Information Maximum Likelihood FIML)

التى تعالج كل المتغيرات فى النموذج كمتغيرات داخلية . ونظراً لأن اختبار جذور الوحدة أكد على أن جميع المتغيرات المستخدمة فى الدراسة باستثناء (EC ,PC) كانت متكاملة من الدرجة الأولى , فقد تم إجراء اختبار **Johansen and Juselius** لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات من عدمه . ويوضح الجدول التالي رقم (٢) نتائج تطبيق اختبارات λtrace(Trace Test) ، واختبار القيم الذاتية العظمى Maximum Eigenvalues Test (λmax) للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

وتشير النتائج الواردة فى الجدول رقم (٢) إلى رفض فرضية العدم ، القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوى دلالة ٥ % ، وكذلك رفض فرضية وجود متجه واحد على الأكثر ، ومتجهين على الأكثر ، مما يدل على وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك، وذلك حسب اختبار (Trace Test) ، وهذا ما أكده اختبار (Maximum Eigenvalues Test) ا لأمر الذى يؤكد على وجود علاقة توازنيه في المدى القصير بين المتغيرات الداخلة فى النموذج " حيث تكون(CPI) هو المتغير التابع" فى حالة وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك بين هذه المتغيرات, يتم اختيار متجه مشترك واحد وتفضيله علي الأخر إذا كانت إشارات وقيم المعاملات المقدرة لهذا المتجه تتفق مع ما هو متوقع طبقاً للنظرية الاقتصادية . **(Oskooee and Brooks ,1999 and Loizos and Thompson , 2001)**

الجدولرقم (٢)

نتائج اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك متعدد المتغيرات

فرض العدم	إحصائية λ_{trace}	القيم الحرجة عند مستوى ٥ %	فرض العدم	إحصائية λ_{max}	القيم الحرجة عند مستوى ٥ %
r = 0	38.85418	47.856	r=0	22.45	27.5843
≤ 1r	16.4004	29.797	= 1r	29.76	21.1316
≤ 2r	3.254951	15.494	= 2r	13.34	14.2646
≤ 3r	0.015696	3.8414	= 3r	0.015	3.84146

المصدر :**نتائج تحليل برنامج Eviews**

ولهذا , فقد تم اختيار متجه التكامل المشترك الأول , ويمكن كتابته علي النحو التالي :

$$CPI = 0.02149\ SC - 0.156953\ LC + 0.46637MC$$

وجاءت نتائج معادلة التكامل المشترك للعلاقة الطويل الآجل متوافقة مع النظرية الاقتصادية لجميع المتغيرات باستثناء (LC) , حيث نلاحظ أن هناك تأثير سالب الأسباب القانونية على الفساد (وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية أو يعكس حقيقة الواقع المصري من عدم تفعيل القانون بالرغم من وجود التشريعات).

وبناء علي ما سبق يمكن القول بأن هناك علاقة ديناميكية طويلة الآجل بين الفساد والأسباب الاجتماعية والإدارية . أما اتجاه العلاقة سوفيتم التعرف عليه من خلال اختبار السببية.

٤- <u>نتائج إختبار تصحيح متجهات الخطأ :</u>

نظراً لوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على النحو الذى تم ايضاحه فى البند السابق، فهذا يعنى أن هناك آلية توازن تضمن أن الأخطاء لن تتوسع فى المدى الطويل (Engle and Granger , 1987) ،وفى هذه الحالة يتم إدخال حد الخطأ المتباطئ فى نموذج VAR ليتحول إلى نموذج متجهات التصحيح Vector

Error Correction Model الذى يستخدم لتقدير سرعة الوصول إلى التوازن طويل الأجل بالإضافة إلى تحديد اتجاه السببية .

ويتم ذلك بتقدير المعادلة التالية بعد إضافة قيم متباطئة كمتغيرات مستقلة مفسرة بحيث لا يحتوى الخطأ العشوائي على ارتباط ذاتي كالتالي:

$$CPI_t = \Sigma i_{-1}^{k-1} \alpha_i \Delta CPI_{t-i} + \Sigma_{i-1}^{k-1} \alpha_i \Delta CE_{t-i} + \Sigma_{i-1}^{k-1} \alpha_i \Delta PC_{t-i} + \Delta$$
$$\Sigma_{i-1}^{k-1} \alpha_i \Delta LC_{t-i} + \Sigma_{i-1}^{k-1} \alpha_i \Delta MC_{t-i} + \mu ec_{t-i} + u_t \Sigma_{i-1}^{k-1} \alpha_i \Delta SC_{t-i} +$$

الجدول التالي رقم (٣) يوضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الدراسة :

الجدول رقم (٣)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ للمتغير CPI خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

معاملات المتغيرات	القيمة	الخطأ المعياري	t- Statistic	- ValueP
C	-0.0039	0.05990	0.06585	0.0249
D(d(ec))	0.0981	0.08652	1.6654	0.0089
D(d(pc))	0.044	0.02349	1.5234	0.0489
D(SC)	0.0109	0.12780	0.02654	0.0402
D(LC)	0.1473	0.9865	0.09876	0.0684
D(MC)	0.3312	0.98751	0.90432	0.7765
U(-1)	-0.7759	0.58909	-2.1567	0.0108
R^2	0.5956	-------	---------	---------
F	1.2947	-------	--------	0.0027
D.W	1.130	-------	---------	--------
LM	0.089	-------	--------	---------
ARCH	0.721	-------	--------	---------
Jarque-Bera	0.004	------	-------	--------

المصدر :نتائج تحليل برنامج Eviews

D,D (d) تع ني الفروق الأولى والثانية (المشتقة الأولى والثانية)

دلت النتائج على معنوية متغيرات الدراسة وتوافقها مع النظرية الاقتصادية وكذلك دلت النتائج على أن جميع المتغيرات معنوية وذو اشارة موجبة بما يدل على وجود علاقة ديناميكية فى الأجل القصير بين المتغير التابع (الفساد) والمتغيرات المستقلة الأسباب (الاقتصادية , السياسية , الاجتماعية , والقانونية , والإدارية) وهو ما يتفق مع فروض الدراسة , أما معامل التكيف (μ) فإنه معنوي وذو إشارة سالبة، وهذا يعنى وجود علاقة ديناميكية فى الأجل الطويل بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع، بلغت قيمة معامل التكيف(u) (٠,٧٧٥٩) وهذا يعنى أن الابتعاد عن التوازن فى الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار (٧٧%) ، وأن القيمة السالبة تعنى التراجع إلى القيمة التوازنية, كما اعطت اختبارات فحص النموذج مؤشرات جيدة تدل على قبول هذا النموذج منها

-أن قيمة معامل التحديد (R2) بلغت (٠,٥٩٥٦) وهى قيمة منطقية وجيدة فى حالة اختبار تصحيح الخطأ، حيث يشير ذلك إلى أن هذا النموذج يفسر حوالى (٥٩,٥٦%) من التغير الحادث فى حجم الفساد فى الاقتصاد المصري، والباقي (٤٠,٤٤%) يرجع لأسباب أخرى.

-بلغت قيمة ((DW) (١,١٣٠) وهى قريبة من (٢) مما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتي، كما أن قيمته أكبر من قيمة (R2) ،وهذا يعنى أن النموذج لا يعانى من الانحدار الزائف، وبالتالي فأنه يمكن قبول الدلالات الإحصائية لكل من (F) و(R2).

- بلغت قيمة (F) (١,٢٩٤) ،وذو معنوية عالية .

- كما دل قيمة اختبار(LM) و التي تساوى (٠,٠٨٩) وهى أكبرمن (٠,٠٥) مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي .

- أظهر اختبار (ARCH) لاختلاف التباين الشرطي أنه لا يوجد اختلاف تباين شرطي، وذلك لأن قيمته تساوى (٠,٧٢١) وهى أكبر من (٠,٠٥) .

– أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque–Bera) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمته (٠,٠٤٠٨) وهى أقل من (٠,٠٥) .

مما سبق يمكن القول أن هناك علاقة ديناميكية فى الآجلين القصير والطويل بين المتغيرات المستقلة (مسببات الفساد) وانتشار الفساد فى الاقتصاد المصري

٥ – نتائج اختبار السببية (Granger Causality Test)

تعد طريقة جرانجر أكثر الطرائق المستخدمة لاختبار السببية، فحسب مفهومGranger المتغير Y يسبب المتغيرXt، إذا كان يمكن توقع قيمة Xt بدقة أكبر باستخدام القيم الماضية لXt إضافة إلى القيم الماضية ل Yt بدلا من استخدام القيم الماضية لXt فقط، وقد تكون السببية ثنائية (تبادلية) بأن تتحدد قيمة كل متغير بقيمته الماضية إضافة إلى القيم الماضية للمتغير الآخر، وهذا يعنى أن هنا ك سببية من اتجاهين، وقد تكون أحادية العلاقة.

وبين الجدول رقم (٤) نتائج اختبار السببية بين المتغير التابع (الفساد) والمتغيرات المستقلة حيث تشير النتائج إلي وجود علاقة سببية أُحادية موجبة من طرف المتغيرات (الأسباب الاقتصادية , الاجتماعية , السياسية).

الجدول رقم (٤)

نتائج اختبارGranger السببية للمتغيرات خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)

The Direction of the Relationship	F-Statistic	Probability	Lags	Result	Relation Result
CPI → EC	0.07583	0.7871	1	No Cause	أحادية
EC → CPI	4.22246	0.0490	1	Cause	أحادية
LC → CPI	1.00764	0.3325	1	No Cause	أحادية
CPI →LC	6.75327	0.0210	1	Cause	أحادية
MC → CPI	1.75143	0.2305	1	No Cause	تبادلية
CPI → MC	3.28102	0.0916	1	No Cause	تبادلية
PC → CPI	6.3605	0.0208	1	Cause	تبادلية
CPI → CP	1.6976	0.0120	1	Cause	تبادلية
SC → CPI	3.03294	0.0456	1	Cause	أحادية
CPI → SC	2.39754	0.1438	1	No Cause	تبادلية

أحادية	Cause	1	0.0274	6.06175	LC → EC
أحادية	No Cause	1	0.8321	0.04667	EC → LC
أحادية	Cause	1	0.0003	22.2872	MC → EC
أحادية	No Cause	1	0.2661	1.34127	EC → MC
أحادية	No Cause	1	0.3841	0.80726	PC → EC
أحادية	Cause	1	0.0085	9.34285	EC → PC
أحادية	Cause	1	0.0290	5.92096	SC → EC
أحادية	No Cause	1	0.9209	0.01023	EC → SC
تبادلية	No Cause	1	0.4132	0.71134	MC → LC
تبادلية	No Cause	1	0.3809	0.81846	LC →MC
تبادلية	No Cause	1	0.0860	3.41002	PC → LC
تبادلية	No Cause	1	0.0518	4.51790	LC → PC
تبادلية	No Cause	1	0.1678	2.11627	SC →LC
تبادلية	No Cause	1	0.6580	0.20454	LC → SC
تبادلية	No Cause	1	0.1387	2.47115	PC → MC
تبادلية	No Cause	1	0.8459	0.03923	MC → PC
تبادلية	No Cause	1	0.0592	4.53729	SC → MC
تبادلية	No Cause	1	0.7812	0.08018	MC → SC

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

ويمكن تلخيص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة من خلال الجدول التالي رقم (٥)

الجدول رقم (٥)

ملخص يبين اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة

اتجاه العلاقة السببية
وجود علاقة سببية موجبة من الأسباب الاقتصادية إلي الفساد
وجود علاقة سببية موجبة من الفساد إلى الأسباب القانونية
وجود علاقة سببية موجبة متبادلة بين الأسباب السياسية والفساد
وجود علاقة سببية موجبة من الأسباب الاجتماعية والفساد
وجود علاقة سببية موجبة من الأسباب القانونية إلى الأسباب الاقتصادية

وجود علاقة سببية موجبة من الأسباب الإدارية إلى والاقتصادية
وجود علاقة سببية موجبة من الأسباب الاقتصادية إلى الأسباب السياسية
وجود علاقة سببية موجبة من الأسباب الاجتماعية إلى الأسباب الاقتصادية

التلخيص المبين فى الجدول السابق , يظهر بوضوح دور الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى دعم ظاهرة الفساد وانتشارها فى المجتمع المصري .

النتائج والتوصيات

لقد استشرت ظاهرة الفساد في العالم , وأصبحت سمة بارزة من سمات العصر الذى نعيشه , رغم جذورها العميقة في القدم منذ تشكل الحضارات والأمم وتوسعت لتشمل كافة المناطق والدول وباتت تهدد الاقتصاديات الوطنية للدول بدون استثناء "متقدمة أو نامية " وتدخلت فيها عوامل يصعب تمييزها بين مجتمع وآخر . ولكن يتفق الجميع بأنها داء خطير يتطلب مكافحته عالمياً وداخل كل دولة علي حدة .، لذا كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة، وهو محاولة التعرف على طبيعة ظاهرة الفساد لذا تناولنا فى المبحث الأول من هذه الدراسة مفهوم الفساد وأهم انواعه واشكاله والأسباب الداعمة له , وكذلك الأثار الاقتصادية وغير الاقتصادية للفساد . كما قمنا في المبحث الثاني بمناقشة ظاهرة الفساد بالمجتمع المصري , وأهم مسبباته ومن خلال التحليل القياس للعلاقة بين الأسباب (الاقتصادية , السياسية , الاجتماعية , القانونية , والإدارية) وبين الفساد , حيث افترضت الدراسة أن مكونات الفساد انعكاسا لهذه البيئات . لذا اشتمل المبحث الثاني على صياغة نموذج لقياس أثر البيئات المختلفة (مسببات الفساد) علي مدى انتشار الفساد في المجتمع المصري، وتم استخدام الأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية،

ونموذج الانحدار الذاتي للمتجه، ونموذج تصحيح متجه الخطأ، وتم اجراء الاختبارات التالية :

- اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test) لقياس صفة الاستقرارية فى متغيرات الدراسة باستخدام اختبار(Dickey –Fuller) ،لاختبار مدى استقراريه السلسلة الزمنية لأنه فى غياب صفة الاستقرارية فإن الانحدار الذي تم الحصول عليه بين المتغيرات يكون زائفا لأن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه .
- اختبار عدد فترات التباطؤ الزمنى، واستخدمت الدراسة طريقة(Akaile Information Criterion) لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمنى الأمثل .
- اختبار التكامل المشترك للكشف عن العلاقة فى الأجل الطويل بين متغيرات النموذج الإحصائي.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتحديد العلاقة فى الأجل القصير بين متغيرات النموذج الإحصائي.
- اختبار السببية لتحديد اتجاه العلاقة وتم استخدام اختبار Granger Causality Test .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– أظهرت نتائج اختبار ديكى – فولر الموسع أن متغيرات النموذج القياسى كلها، كانت تعانى من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها مع مرور الزمن، فى حين كانت جميعها مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الأول لجميعها, باستثناء كل من (EC,PC) اللذان استقرا بعض أخذ الفروق الثانية .

– أظهرت نتائج اختبار عدد مدد التباطؤ الزمنى بالاعتماد على اختباري اكايك وسيشوارتز، للنموذج القياسي أن العدد الأمثل لمدد التباطؤ الذى

يقابل أقل قيمة لكلا من، هو العدد (٢) وباستخدام هذا العدد سيعطى نتائج ذات دلالة إحصائية .

– أما فيما يتعلق باختبار التكامل المشترك ، أظهرت نتائج الاختبارات النموذج القياسي، أن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت بمستوى دلالة (٥%) ،كذلك رفض فرضية وجود متجه واحد على الأكثر، ومتجهين على الأكثر، مما يعنى أنه يوجد ثلاث متجهات تكاملية عند مستوى معنوي (٥%) ،الأمر الذى يؤكد على وجود علاقة توازن فى المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة فى النموذج، وتشير هذه النتيجة إلى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات .

– تبين من تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن هناك علاقة ديناميكية فى الأجل القصيروالأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

حيث دلت النتائج على معنوية متغيرات الدراسة وتوافقها مع النظرية الاقتصادية وكذلك دلت النتائج على أن جميع المتغيرات معنوية وذو اشارة موجبة بما يدل على وجود علاقة ديناميكية فى الأجل القصير بين المتغير التابع (الفساد) والمتغيرات المستقلة الأسباب (الاقتصادية , السياسية , الاجتماعية , والقانونية , والإدارية) وهو ما يتفق مع فروض الدراسة . كما توصلت الدراسة إلى أن الأسباب الإدارية هى الأكثر دعم لانتشار الفساد فى مصر حيث بلغ معملها فى النموذج (٣٣%) ثم تاليها الأسباب القانونية بنسبة (١٤%) والاجتماعية بنسبة (١٠%) وكانت أقلهم تأثيراً هى العوامل الاقتصادية (٩%) والسياسية بنسبة (٤%) . وهذا يعكس أهمية البيئة القانونية والإدارية كعامل أساسي فى انتشار الفساد .

أما معامل التكيف (μ) فإنه معنوي وذو إشارة سالبة، وهذا يعنى وجود علاقة ديناميكية فى الأجل الطويل بين متغيرات المستقلة والمتغير

التابع،بلغت قيمة معامل التكيف (0,7759) (u) وهذا يعنى أن الابتعاد عن التوازن فى الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار (٧٧%) ،وأن القيمة السالبة تعنى التراجع إلى القيمة التوازنية.

- وجاءت نتائج اختبار السببية بين المتغير التابع (الفساد) والمتغيرات المستقلة لتشير إلى وجود علاقة سببية أحادية موجبة من طرف الأسباب (الاقتصادية , الاجتماعية , والسياسية) إلي الفساد

ثانياً : التوصيات :

بما أن للفساد آثار كبيرة على الأفراد والمنظمات والمجتمع , وبما أن الممارسات المنحرفة والفاسدة تعرقل وتعبق جهود التنمية . فإن هذه الظاهرة الخطيرة يجب أن نقف إزاءها بكل حزم وأن تتضافر الجهود لغرض تحجيمها وتقليل آثارها السلبية , لذلك فإننا نري أن الدعائم الأساسية للوقاية أو معالجة هذه الظاهرة يجب أن ترتكز علي :

- ❖ اعتماد استراتيجيات بناءة في الحد من الفساد من خلال تنسيق كافة الجهود المبذولة في هذا الإطار من طرف المنظمات الحكومية أو غير الحكومية وخاصة منها منظمات المجتمع المدني وتفعيل دورها والاستفادة من تجارب العديد من الدول بإنشاء هيئات ووكالات تأخذ الطابع التعاوني بين الحكومة والمجتمع كوكالة مكافحة الفساد في ماليزيا , سنغافورة وكوريا الجنوبية .
- ❖ التركيز علي العامل القانوني من جانبين :

– الجانب الأول يعتمد تبسيط القوانين وجعلها أكثر شفافية ووضوحا وإزالة الغموض الذى يتيح المجال لتأويل تفسير القوانين حسب مقتضيات مصالح فئة على حساب فئة أخرى , وكذا تغطية الثغرات التي يمكن استغلالها .

– الجانب الثاني يعني بتقديم قوانين مشددة وصارمة حول عقوبة المفسدين فى جانبيه المالي والإداري خاصة حول الرشوة , والتزوير والابتزاز .

- ❖ الاهتمام بالجانب الأخلاقي للمجتمع وبث مبادئه في أفراده من خلال المناهج التربوية والثقافية فى مختلف المدارس والجامعات والمراكز الدينية ووسائل الأعلام المختلفة لبناء علاقة جديدة بين الفرد والدولة أساسها الأمانة والنزاهة والحفاظ علي المال العام لأن القوانين وإن كانت صارمة قد لا تكفل الابتعاد عن الفساد , وإنما مبادئ وأخلاق الفرد وحدها قد تكون رادعة لذلك .
- ❖ لابد من نشر الوعي لدى المواطنين لضرورة التعاون مع الجهات المختصة في مكافحة الفساد فى التبليغ بفساد الإداريين والموظفين ومختلف المسئولين سواء فى القطاع العام أو الخاص خاصة في حالة طلب الرشى
- ❖ تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع برفع الأجور وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لهم , خاصة وأن ضعيفي الدخل مهددون أكثر من غيرهم فى التوجه نحو الفساد
- ❖ محاربة الفساد السياسي الذي بني علي أساس تزاوج السلطة مع الثروة , إذ لابد من المتابعة والمراقبة الدائمة لثروات السياسيين والمسؤولين الحكوميين كونهم أكثر المسؤولين عن عمليات الفساد . ويدخل في هذا الإطار تحجيم الحصانة المقدمة لهم ورفعا في حالات ثبوت الفساد ومحاسبتهم مع إشهار ذلك لإعطاء الثقة للمجتمع في حكومته ومؤسساته وخاصة السلطة القضائية في الوطن .
- ❖ إصلاح النظام الضريبي وتخفيف العبء عن المكلفين بالضريبة , وهو ما يسمح بالحد من التهرب الضريبي الذي يمثل أحد أهم مظاهر الفساد المالي , ويشمل الإصلاح الإعفاءات الضريبية والتخفيضات والامتيازات .

- ❖ إصلاح النظام المصرفي والمالي باعتباره القناة الرئيسية لغسيل الأموال وانتشار الفساد مع اعتماد الرقابة المالية لأرصدة العملاء أساسا فى العمل المصرفي والمالي شرط أن تكون الرقابة داخلية وخارجية محايدة
- ❖ تفعيل قواعد الديمقراطية والبعد عن أسلوب الحكم المطلق .
- ❖ حسن اختيار القادة والإداريين علي اساس الكفاءة والخبرة وليس علي الاعتبارات الشخصية أو القرابة والنسب أو الإقليمية , أو تبادل المنافع , ومراجعة فترة خدمتهم بشكل دوري علي أساس من الأمانة ونتائج الداء .
- ❖ اعادة النظر فى آلية الترقيات , وتأكيد مبدا النزاهة فى الترقيات وحسن الاختيار في التعيين للمناصب الحساسة ما بعد المرتبة العاشرة , وأن لا يترك لشخص ذلك المسؤول الصلاحية المطلقة في الترشيح والترقية أو التعيين نظرا لما ترتب ويترتب علي ذلك من مفاسد عظيمة نتيجة تعيينات وترقيات لم تراعي مصلحة العمل . وأن يتم ذلك من خلال لجنة حكومية محايدة أو من خلال مجلس الشورى كما هو معمول به في أغلب دول العالم , لاختيار الأفضل من بين مجموعة مرشحين وليس مرشحا واحدا كما هو معمول به الآن .
- ❖ إنشاء أو تفعيل المكاتب التي تتعامل مع الجمهور وتتلقى الشكاوى وتبت فيها علي الفور.
- ❖ تفعيل العمل بإعادة هيكلة القطاع الحكومي لجعله أكثر استجابة لمصالح الأفراد وتقريب طرق العمل من الوسائل المتبعة في القطاع الخاص , وقد نجحت هذه التجربة في نيوزيلندا حيث حولت الوزرات المتضخمة إلى وحدات صغيرة نسبيا تختص كل منها بمهمة محددة وتعمل علي أسس شبيهة بعمل الشركات الخاصة يرأس كل منها مدير لفترة محددة ويحاسب علي آداه وحدته . وتتحدد ميزانية كل وحدة علي أساس أداءها .

- ❖ التخلي عن الوحدات الإدارية التي ليس لبقائها جدوى أو مبرر .
- ❖ تفعيل دور الأجهزة الرقابية المختلفة (كالجهاز المركزي للمحاسبات , والنيابة الإدارية , وهيئة الرقابة الإدارية , وإدارة الكسب غير المشروع .....) ومنحها الاستقلالية الكاملة التى تمكنها من أداء دورها الرقابي بكل حيدة ونزاهة وتجعلها يداً قوية للحكومة للقضاء علي مظاهر الفساد .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أحمد , رفعت محمود الصغير(٢٠١٤) , " قياس أثر الفساد علي النمو الاقتصادىفى مصر من خلال قنوات الانتقال للفترة (١٩٨٢-٢٠١٣) " , **المجلة العلمية للبحوثوالدراسات التجارية** , القاهرة , كلية التجارة وإدارة الإعمال , جامعة حلوان , العدد الأول,
- أبو سويلم , أحمد محمود نهار(٢٠١٠) , " **مكافحة الفساد** ", الطبعة الأولى , دار الفكر , عمان .
- البياتي , فارس رشيد(٢٠١٠) , " **الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجيةوالخدمية معالجة نظرية وتطبيقه الأنظمة التكاملية** " , الطبعة الأولى , دار أبلة للنشر والتوزيع , عمان .
- الخصبة , محمد علي أبراهيم (٢٠٠٩) , "الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته " , **بحث مقدم للملتقى العربي الثالث حول**, "آلية حماية المال العام والحد من الفساد الإداري " , منشوراتالمنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة .
- الخضيري , محسن أحمد (٢٠٠٣) , "**غسيل الأموال :الظاهرة , الأسباب والعلاج** " , الطبعة الأولى , مجموعة النيل العربية , القاهرة .

- السيد , هدى محمد عبد الرحمن (٢٠١٧) , " دور القانون فى مكافحة الفساد في الجهاز الإداري للدولة ",**المجلة العلمية** , كلية الحقوق , جامعة عين شمس .
- العمري , أحمد بن محمد (٢٠٠٠) , " **جريمة غسيل الأموال** " , مكتبة العبيكان , الرياض .
- الغرينى, خالد , الجمال , مي (٢٠١٠) , " **تقرير المسح القومى لأداء المواطنين حولالفساد والنظام القضائي وجودة الخدمات الحكومية فى مصر** " , مركز العقد الأجتماعى , القاهرة .
- المهايتي , محمد خالد (٢٠٠٩) , " آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري " , **بحث مقدم للملتقى العربي الثالث حول** " آلية حماية المال العام والحد من الفساد الإداري , منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة
- الوادي , محمود حسين (٢٠١٠) , " **تنظيم الإدارة المالية من أجل ترشيد الانفاقالحكومي ومكافحة الفساد** " , دار الصفاء للنشر والتوزيع , عمان
- اليوسف , نوره عبد الرحمن (٢٠٠٤) , " تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي " , **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** , المجلد العشرون , العدد الأول .
- بلال, عبد الرحيم أحمد (٢٠٠٧) , " من أداب المجتمع المدنى ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي , **منشورات منظمة العربية للتنمية الإدارية** , القاهرة .
- بن المنظور, جمال الدين (٢٠٠٣) , " **لسان العرب** " , دار الكتب العلمية , بيروت .

- بوسعيود , سارة (٢٠١٢) , " دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة : دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا " , رسالة دكتوراه , جامعة فرحات عباس , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير .
- تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠١٦) , " **الفساد : تكاليف واستراتيجيات تخفيف حدته** "
- حسن , حسين محمود (٢٠١١) , " دراسة تحليلية لأسباب الفساد فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير , نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة , **مركز العقد الاجتماعي , القاهرة** .
- خليل , عطاالله (٢٠٠٨) , " مدخل مقترح لمكافحة الفساد فى الوطن العربي " , **ندوةحول : " المال العام ومكافحة الفساد الإداري المالي ",** منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة .
- رشيد , أحمد (١٩٩٩) , " آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية والمساءلة الإدارية " , **منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ,** القاهرة
- زين الدين , بلال أمين (٢٠١٢) , " **ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريعالمقارن (مقارنة بالشريعة الإسلامية)** " , الطبعة الثانية , دار الفكر الجامعي , الإسكندرية .
- سالم , حنان (٢٠٠٣) **,** " **ثقافة الفساد في مصر** " , دار المحروسة للنشر والتوزيع , مصر .
- شتا, السيد علي (١٩٩٩) , " الفساد الإداري ومجتمع المستقبل " , مكتبة الإشعاع , الاسكندرية .
- عاشور , أحمد صقر (٢٠١٠) , " قياس ودراسة الفساد في الدول العربية " , **منشوراتالمنظمة العربية للتنمية الإدارية ,** القاهرة .

- عبد العزيز, عمار طارق (٢٠٠٦) , " **الفساد الإداري وطرق معالجته**", المركز العراقي للأبحاث , العراق .
- عبد السميع , أسامة السيد (٢٠٠٩) , " **الفساد الاقتصادي وأثره علي المجتمع : دراسةفقهية مقارنة بالقانون والاقتصاد** " , دار الجامعة الجديدة , الإسكندرية .
- عبدالله , عمرو (٢٠٠٩) , " مؤشرات الإدارية الرشيدة : مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة " , **بحث مقدم للملتقى العربي الثاني** " الإدارة الرشيدة خيار للإصلاح الإداري والمالي , منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة .
- محمد , منال جابر مرسي (٢٠١٢) , " الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره علي القدرة التنافسية للاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠/١٩٩١ – ٢٠٠٥/٢٠٠٦) " , رسالة دكتوراه , كلية التجارة , جامعة سوهاج .
- محمد , منقد , الشهابي , أنعام (٢٠٠٠) , " العوامل المؤثرة في الفساد الإداري " , المجلة العربية للإدارة , القاهرة , المجلد ٢٠, العدد ٢ .
- مشعال , محمود عبد العال (٢٠١٦) , " إدارة أخطار الفساد باستخدام نموذج الانحدار متعدد الاستجابات ", **المجلة العلمية** , كلية التجارة , جامعة اسيوط , العدد الستون .
- منصور , صبحي (٢٠٠٨) , " أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري" , **بحث مقدمللملتقى العربي** " الاتجاهات المعاصرة لإدارة الوظيفة العامة وشئون الموظفين " منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية , القاهرة .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1981), "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive time Series with a Unit Root, **Econometrical**, 49.
2- Engle, R. F. and Granger, C.W. (1987), "Co Integration and Error Representation Estimation and Testing, **Econometrical**, 55.
3- Hall, D. Anderson, H. M. Granger, C.W. J. (1994), "A Co Integration Analysis of Treasury Bill Yield, **Review of Economics and Statistics**, 74.
4- Loizos, K. and Thopmson, J. (2001), "The Demand for Money in Greece: 1962 to 1998", http://www.users.hol.gr/ianlos/the demand for money in Greece 1962-1998.pdf.
5- MapooacharLievilakazi , " **The impact of police corruption on service Delivery inpretoriacenteral "** , Mastertechnologize in policing , University of South Africa ,2015 .
6- Phillips, P.C.B. (1986), "Understanding Spurious Regression in Econometrics", **Journal of Econometric**, Vol.33.